الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: إستراتجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب: فؤاد يحوي

تحت عنوان:

الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية "سوريا أنموذجا"

لجنة المناقشة:

.....	جامعة المسيلة	رئيسا
سليم عشور:	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

شكر وعرفان

الشكر دائما وأبدا لله عز وجل على ما أنعم به في تيسير هذا البحث المتواضع .

الشكر للأستاذ : "سليم عشور" على قبوله الإشراف على مذكرتي وعلى النصائح التي قدمها لي .

الشكر موصول للأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة البحث وكل أساتذتي ومعلمي في كل مراحل الدراسة .

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين .

إلى زوجتي وأولادي .

إلى إخوتي وأخواتي .

إلى كل من شاطرني هم هذا البحث .

إلى كل الزملاء والأصدقاء .....

أهدي لهم ثمرة هذا العمل .

فؤاد

مقدمة

مقدمة:

تعتبر إيران من الدول الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية والتي تتأثر بدورها بما يجري في هذه المنطقة من أحداث.

كانت إيران تمثل المصالح الغربية في المنطقة وذلك في فترة ما قبل الثورة الإسلامية ولكن بعد الثورة برزت إيران كفاعل إقليمي ودولي صاعد يتحرك على كافة المستويات سواء الإقليمية أو الدولية فأصبحت ذات سياسة خارجية مستقلة.

إن الأطماع الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط تعود إلى بداية القرن السابع عشر عند محاولتهم احتلال البحرين ثم انسحابهم منها بعد التفاهم الانجليزي الإيراني وعند النظر إلى العلاقات العربية الإيرانية نجد أنها علاقات متقلبة وذلك حسب الرئيس، فتصل إلى التوتر عند وصول رئيس متشدد إلى الحكم وزيادة نفوذ المحافظين في النظام السياسي الإيراني.

وفي الآونة الأخيرة وخصوصا ثورات الربيع العربي برزت إيران كمظهر من مظاهر التهديد سواء المباشر أو غير المباشر للمنطقة العربية، حيث نجحت في إيجاد قاعدة لها في عدد من الدول العربية محاولة الدفاع عن مصالحها في تلك الدول، أو لمحاولة اخذ الزعامة أو الريادة في تلك المنطقة، وقد عملت على التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول سواء بشكل ضمني أو معلن، كما قامت بتشجيع الشيعة في دول المنطقة على رفض الوضع القائم والمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالنفوذ الإيراني في المنطقة العربية بات واضحا بصورة كبيرة، ولكن في هاته الدراسة سوف ينصب تركيزنا على دراسة حالة سوريا ومدى التدخل الإيراني فيها، ففي سوريا تتدخل إيران بصورة مباشرة وواضحة لدعم نظام بشار الأسد حيث تسعى إيران لتحقيق أهدافها العقائدية المتمثل في نشر الشيعة والإستراتيجية المتمثل في امتلاكها قوة نووية رادعة أمام تكتل عربي محتمل.

1- **أهمية الدراسة**:

تتمثل أهمية الدراسة في حيوية وحساسية الموضوع وخصوصا عندما يطرح في الوقت الراهن الذي شهد أحداثا وتغيرات إقليمية ودولية عديدة أهمها: الثورات العربية التي اندلعت أواخر 2010 في الشرق الأوسط والرغبة أيضا في التطرق لمثل هذه الموضوعات والتي مست واقعنا العربي المعاصر ويخدم قضايانا، فضلا أنها سوف تعطينا معلومات جديدة وحديثة عن طبيعة الدور الإقليمي في المنطقة العربية عموما وسوريا خصوصا.

إعطاء نظرة **علمية** لأحد أهم الأدوار وهو الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا سوريا ودراسة نظريات تفسير السلوك الخارجي لإيران واعتماد مقاربات تحليلية تعتمد على نظرية الدور وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط، من خلال ما تقدمه هذه المقاربة من مفاهيم ومتغيرات لتقديم تفسير علمي ومنهجي يجيب على تساؤلات الدراسة ومن هنا تكمن الأهمية العلمية للبحث موضوع الدراسة.

2- **أسباب اختيار الموضوع**:

- **الأسباب الموضوعية** : تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها تزايد الاهتمام بإيران وسياستها الخارجية لدرجة أنها أصبحت تثير جدلا في الوقت الراهن على الساحتين الإقليمية والدولية من خلال تدخلاتها في منطقة الشرق الأوسط إثناء الثورات العربية سواء من خلال البحوث أو الدراسات أو من طرف وسائل الإعلام وكذلك للبحث في واقع الثورات العربية.

- **الأسباب الذاتية**: لكل باحث له اهتمام خاص بموضوعات وقضايا معينة تجتذبه ويريد دراستها فكان الاهتمام يتعلق بالنظام الإيراني والجدل الذي ينتاب الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية.

3- **إشكالية الدراسة**: تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول سعي إيـــران للعـــب دور إقليمي في الشرق الأوسط بوسائل مختلفة، كما أن النفوذ فـــي المنطقـــة يســـير بمنحـــى متصاعد ومتزايد وبرز أكثر مع الثورات العربية، بل وتجددت هذه الأحلام مرة أخـــرى وظهرت إيران كفاعل إقليمي واضح في معظم الأحداث واتبعت سياسة خارجية نشطة في الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربيـــة عمومـــا وسوريا خاصة ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى جملة **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما المقصود بالدور الإقليمي، الشرق الأوسط والثورات العربية ؟
- ما هي محددات الدور الإيراني في الشرق الأوسط؟
- ما طبيعة العلاقات الإيرانية السورية؟
- ما هي أسباب تأييد إيران للنظام السوري؟
- ما طبيعة الدور الذي قامت به إيران في دعم النظام السوري وما مستقبله ؟

4- **فرضيات الدراسة**:

يمكن الانطلاق من افتراض أساسي لمعالجة إشكالية الدراسة مفادها.

- تعمل إيران على بناء مشروع استراتيجي لبناء نظام شرق أوسطي يخـــدم مصـــالحها القومية في ظل الثورات العربية التي قد تهدد مصالحها في المنطقة.

ومنه صياغة **فرضيات فرعية**.

- باركت إيران جميع الثورات العربية
- أيدت إيران النظام السوري لأنه يعتبر حليف استراتيجي لها.
- العامل التاريخي والديني المشترك إضافة إلى الجوار الجغرافي عوامل ساعدت علـــى التعاون والاندماج بين إيران ودول الشرق الأوسط وخاصة سوريا .

5- حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية للدراسة.

البحث ينطلق من تتبعه للدور الإقليمي الإيراني أثناء وبعد الثورات العربية، أي منذ نهاية 2010 وبعد هذه الثورات التي كانت لها تداعيات كبيرة في المنطقة.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

يعالج الموضوع الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية ما يجعل الحدود المكانية محصورة في منطقة الشرق الأوسط الممتدة من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وقبرص والهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية، وإيران وستعتمد الدراسة على التركيز على المناطق التي تشهد نشاطا كثيفا للسياسة الخارجية الإيرانية حاليا وهي سوريا موضوع دراستنا.

6- الإطار المنهجي للدراسة:

إن البحث العلمي يحتم على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها من أجل ضمان علمية النتائج، وقد تم الاعتماد:

- **المنهج التاريخي**: يعتمد هذا المنهج على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات وتنبؤات عامة [1] كما يمكننا القول من جهة أخرى أن المنهج التاريخي يوظف للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل العلاقات الدولية دون الرجوع إلى جذورها فالبحث لابد له أن يتجه إلى الماضي ويستحضر الحوادث السابقة من اجل فهم وتحليل العلاقات الدولية والقواعد التي تشكل الحاضر. [2]

1 - محمد شلبي ،المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم المقتربات الأدوات ،الجزائر دار هومة ، 2002 ص 55.

2 - عمار بوحوش ومحمد ممدوح الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ط2 الجزائر: دار هومة 1999، ص109 .

- **منهج دراسة الحالة**: يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كان صانع القرار أو مؤسسة أو نظام سياسي ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة أو جميع المراحل التي مرت بها هاته الوحدة قصد الوصول إلى تعميمات المتعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها.[1] وقد حاولنا توظيف هذا المنهج من خلال التركيز على وحدة من وحدات النظام الدولي المتمثلة في النظام الإيراني والدور الذي يلعبه في ظل التحولات الدولية (الثورات العربية)

- **المنهج الوصفي**: ويعتمد عليه من خلال وصف السمات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية ووصف الواقع الأمني والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، وفي وصف الأحداث والتطورات الراهنة في الساحة الدولية وسوريا.

7- **الإطار النظري للدراسة**:

إن لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية لابد من إطار نظري يستخدمه الباحث قصد الفهم فالنظرية هي مجموعة من القضايا التقريرية والمنطقية والمقبولة والتي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر، وقد اعتمدنا على مجموعة من النظريات التي تخدم دراستنا من اجل تفسير وتوضيح الدور الإيراني ومدى فاعليته في الشرق الأوسط في ظل التحولات الدولية الراهنة فاعتمدنا على عدة نظريات

- **نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية**: هي الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات ولكنها لا تضع

1- عمار بوحوش ومحمد ممدوح الذنيبات، المرجع السابق، ص139 .

بالضرورة فرضيات تطالب من صانع القرار أن يعمل على أساسها[1]، وقد استخدمنا هـذه النظرية من اجل دراسة وتفحص مختلف عناصر صناعة القرار في إيران.

- **نظرية الدور**: بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون عنـدها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية وقد يكـون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي وكذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول أساسي في القيادة السياسية علـى مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، وأكثر ما يحصل هذا التحول في الدول النامية ومن أهم الأدوار الوطنية التي تعرف بها الدولة ذاتها .

- **الزعيم الإقليمي**: وهو الدور الذي تقوم به دول تملك إمكانات كبيرة ومتنوعـة ممـا يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشيط على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحاول أن توظف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي وأحيانا توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي.[2] واعتمـدنا علـى هذه النظرية لفهم محاولات السياسة الإيرانية لإيجاد دور لها في منطقة الشرق الأوسط .

- **النظرية الواقعية الجديدة** : تعتبر امتدادا للواقعية التقليدية وركزت الواقعيـة الجديـدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية واهتمت أيضا ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بـين الوسـائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو اندثارها ،وفي ضوء ذلـك تسـتطيع الـدول المهيمنة توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، فالواقعية الجديدة تشبه القوة فـي السياسة بالمال في الاقتصاد.[3] واستخدمنا هذه النظرية وذلك بالاعتماد عليها من خلال ما يعرف بالقوة والمصلحة في السياسة الدولية، وشرح أن إيران تسعى للبحث عـن القـوة

1- جيمس دورتي وروبيرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ،الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،1985 ، ص307 .

2- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1987 ، ص172 ، 173.

3- المرجع نفسه، ص62.

لتفادي الاندثار والتهميش، ومن ثم فإن المصلحة تتحدد في إطار القوة، وإبـــراز دورهـــا الإقليمي في المنطقة.

8- الإطار المفاهيمي للدراسة:

إن في بحثنا هذا هناك ثلاث مصطلحات مفتاحية نحاول شرحها.

- **الثورة *REVOLUTION*** : هي حركة احتجاج عنيفة ضد نظام سياسي للحكم القـــائم للإطاحة به وتعويضه بنظام آخر، معنى ذلك إحداث تغيير جذري في الحيـــاة السياســـية وهناك ثورات يتم انتقال السلطة فيها عن طريق العنف وإراقة الدماء وبعضها بالحركـــات الاحتجاجية السلمية.[1]

- **الدور الاقليمـــي *REGIONALE ROL***: يقصد بالدور مجموعة السلوكيات المتوقعـــة والمرتبطة بوظيفة معينة، فنجد مفهوم الدور من تلك الوظيفة التي تقوم بها الدولـــة فـــي محيطها ومنه فإن العلاقة بين دور الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخـــارجي هـــي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة.[2]

- **الشرق الأوسط**: مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، ولبنان، فلسطين، الأردن، العراق الخليج العربي، مصر، تركيا، ايران وأفغانستان والهدف من إطلاق هذا المصطلح إدخال دول غير عربية لمحاربة القومية العربية ونزع وحدتها، والرابط الوحيد الذي يجمع هاته الدول هو الموقع الجغرافي .[3]

1- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (د.ط)، الجزائر: المكتبة الجزائرية، بودواو للنشر والتوزيع ، (د.س. ن)، ص158.

2- منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص34.

3- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء3، 1983 ،ص 456.

09- **الدراسات السابقة:**

هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا.

- **الدراسة الأولى:** للطالبة "**وليدة ساعو**" بعنوان "**الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية – دراسة حالة سورية –**" مذكرة ماستر جامعة بسكرة التي تطرقت فيها إلى موضوع الثورات العربية بين التفاعلات والتوازنات الجيواستراتيجية من طرف اللاعبين الجيوبوليتكيين في ظل تغيرات المنطقة العربية وشجع بروز قوى إقليمية أخرى منافسة في إقليم الشرق الأوسط كتركيا وإيران. [1]
- **الدراسة الثانية:** للطالبة "**قريشي جويدة**" بعنوان "**الأزمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، حيث تناولت الطالبة في هذه الدراسة تداعيات الأزمة السورية وأسبابها والمواقف الدولية والإقليمية منها ،وتأثيرها على المنطقة**". [2]
- **الدراسة الثالثة** : للطالبة "نجاة كوز" بعنوان: "**تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية اليمن أنموذجا 2011-2016**"، تركز هذه الدراسة على دور الجانب المذهبي العقائدي في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه العالم العربي. [3]

أما دراستنا هاته فتختلف عن الدراسات السابقة كونها تركز على الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية وركزت على سوريا وعلى الدعم الكبير الذي يقدمه إيران للنظام السوري ولم يكتفي هذا الدعم سياسيا فقط بل تعداه إلى

1- وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية –دراسة حالة سورية ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014.

2- قريشي جويدة، الازمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016.

3 - نجاة كوز، تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية اليمن أنموذجا 2011-2016 مذكرة ماستر (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016.

دعم إعلامي اقتصادي وعسكري للحفاظ على شريكها الاستراتيجي في المنطقة وهذا لعدة اعتبارات سنتناولها في هذا البحث.

10- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات يتلقاها الباحث من خلال إنجاز بحثه ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث المتواضع نذكر:

- تناول الدراسات الإيرانية من عديد الدول والمناطق فرضها الموقع الهام لإيران وامتدادها لسياستها وكثرة متغيراتها ومنه الصعوبة في فهيم الحقيقة العلمية المتخصصة.

- طغيان الميولات الشخصية العقائدية الإيديولوجية على معظم المراجع مما يصعب على الباحث فهم حقيقة ما يحدث في كل من إيران وسوريا على حد سواء.

11- تقسيم الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكال المطروح واختيار مدى صدقية الفرضيات أو نفيها قمنا باعتماد ثلاث فصول.

الفصل الأول: عبارة عن إطار مفاهيمي للدراسة (الدور الإقليمي، الشرق الأوسط، الثورات العربية) يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه لمفهوم الدور الإقليمي ومحددات وأنماطه، أما المبحث الثاني فعرجنا فيه على التأصيل المفاهيمي للشرق الأوسط وأهمية المنطقة في حين تناولنا في المبحث الثالث المعنى والمضمون للثورات العربية وأهم أسبابها والاتجاهات المفسرة لها.

الفصل الثاني: عرضنا من خلاله المحددات الداخلية والخارجية للدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المحددات الداخلية والمتمثلة أساسا في (المحدد الجغرافي والديمغرافي، والاقتصادي، والسياسي والإيديولوجي، والعسكري)، أما المبحث الثاني فقد عالجنا من خلاله المحددات الخارجية

المتمثلة في البيئة الدولية والمتعلقة بمجموعة الدول المؤثرة في النسق الدولي (الو م أ، روسيا، تركيا، إسرائيل).

الفصل الثالث: تطرقنا من خلاله إلى الدور الإقليمي الإيراني في سوريا، وعالجناه في ثلاث مباحث، أين تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالثورة السورية والمواقف الدولية والإقليمية منها، أما المبحث الثاني فقد عرجنا فيه على طبيعة العلاقات الإيرانية السورية، وموقف إيران من الثورة السورية، والمبحث الثالث تناولنا فيه الدور الإيراني في دعم النظام السوري ومستقبل الدور الإيراني في سوريا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الدور الإقليمي.

المطلب الأول: تعريف الدور الإقليمي.

المطلب الثاني: محددات الدور وأنماطه.

المطلب الثالث: نظرية الدور في التحليل السياسي.

المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للشرق الأوسط.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط:

المطلب الثاني: تعريف الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الثورات العربية المعنى والمضمون.

المطلب الأول: تعريف الثورات العربية.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل حدوث الثورات العربية.

المطلب الثالث: الاتجاهات المفسرة لظاهرة الثورات العربية.

خلاصة الفصل:

لدراسة موضوع الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية لا يمكن دون التطرق وشرح المفاهيم:الدور الإقليمي، الشرق الأوسط، الثورات العربية باعتبارها أهم المصطلحات المفتاحية والجوهرية التي يرتكز عليها الباحث .

المبحث الأول: مفهوم الدور الإقليمي.

يعتبر مفهوم الدور الإقليمي من المفاهيم المركزية في دراسة العلاقات الدولية نظرا للتحولات التي شهدها العالم أين ظهرت عدة دول تحاول إيجاد مكانة لها في السياسة الدولية وتلعب أدوارا أو وظائف وفق طبيعة الدوافع صراعية أم دفاعية .

المطلب الأول: تعريف الدور الإقليمي.

أفادت الثورة السلوكية في تمكين العلوم السياسية من استعارة مناهج ومفاهيم مستمدة من العلوم الاجتماعية والطبيعية وإسقاطها على تحليل واقع السياسة الداخلية والدولية، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم الدور الذي عرف بداياته في علم الاجتماع الأنثروبولوجيا وعلم النفس.[1]

إذ يلاحظ في كل الجماعات تتميز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، و لكل وظيفة نجد أدورا معينة ترتبط بها، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، و نميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة و الجنس مثل: رجل و امرأة أو أم و أب، بينما تكون الثانية مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية و المهنية و السياسية.

ومع اختلاف مفهوم الدور يمكن تصنيف مجموعتين لمفهوم الدور.

- **المجموعة الأولى**: تضم العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور، و من بين أهم التعريفات المندرجة ضمن هذه المجموعة ما يلي:

1 - عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 35.

* تعريف "ساربين" (***Sarbin***): الذي يعتبر " الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية".

* تعريف "مورينو" (***Moreno***): "يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة".

- **المجموعة الثانية**: تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الأنثربولوجي و المعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور و المكانة، ومن أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد:

* "بيدل" (***Biddle***): الذي يرى في الدور: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية".

ويعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على أنه: "أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز (الدور) غالبا عن الوضع (***Statut***) بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف (الدور) أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية.[1]

وفي نفس الإطار يرى "**روبرت كيوهن**" مفهوم الدور بأنه مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة، وتوجه عملها، كما يمكن اعتباره خارطة الطريق يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل واقع سياسي معقد. [2]

وهناك من يرى أن الدور الإقليمي هو: " تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذه وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة،

1 - عبد القادر دندن، المرجع السابق، ص 36.

2 - محمد عربي لادمي، التنافس التركي- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2014، ص22.

والوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة.[1]

ويعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي الدور بأنه: " أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتنوعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي".[2]

المطلب الثاني: محددات الدور وأنماطه.

أولا/ محددات الدور:

يتأثر الدور بمجموعة من المتغيرات تمارس بموجبها الدولة دورا سواء بتوفر جميع المحددات أو بعضها، وعليه فالدور الذي تريد أن تلعبه الوحدة السياسية يعتمد على تقديرها لمكانتها الدولية، فلكل دور متغيراته التي تحدد في إطار الزمان والمكان وتتباين الأدوار فيما بينها تبعا لاختلاف حجم المتغيرات المؤثرة ويمكن تحديدها في إسهامات رائد الدراسات الإقليمية " **كانتوري**" لخصها في أربعة جوانب تحليلية تتمثل في:

- **الخصائص البنيوية للنظام**: يقصد بها سمات النظام الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظام السائدة في هذه النواحي من قبل وحدات النظام، ودرجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة والدين والسلالة والتماسك الاقتصادي أي مدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية والتماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة والتماسك السياسي، أي مدى التجانس بين النظم السياسية السائدة في النظام الإقليمي.[3]

- **مستوى القوة في النظام**: أي توزيع القوة بين وحدات النظام أو أنه يوجد شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال:

---

1 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 ،بيروت : دار الجيل ، 2001 ، ص 56،57.

2 - جيفر روبيرت، اليستري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: عبد الرحيم الجلبي، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 399.

3 - عبد القادر دندن، المرجع السابق، ص 33.

- العناصر المادية: وتضم الموقع الجغرافي والمساحة، والسكان، والمصادر الطبيعية والبنية الاقتصادية.

- العناصر العسكرية: تعداد القوات العسكرية ومدى كفاءتها وتدريبها وتسليحها.

- العناصر المعنوية: أي مدى استعداد الدولة لاستخدام قدراتها المعنوية كهيبة الدولة للتأثير في بقية دول النظام.

- **نمط السياسات والتحالفات**: أي العلاقة بين طبيعة أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تستعملها كل دولة، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام، وتثير هذه النقطة مسألة نمط العلاقات هل هي تعاونية أو صراعية؟ وما هي قضايا النزاع؟ وما طبيعتها؟ وأدوات ممارسة هذه السياسات، وشكل التحالفات؟

- **بنية النظام**: فأي نظام إقليمي لا يتفاعل في فراغ ولكن في إطار بيئة دولية لها محدداتها ويجب التمييز بين:

- دول القلب (***Core states***) أي مركز النظام الذي يحدد طبيعة المناخ السياسي السائد.

- دول الأطراف (***Periphery states***) هي دول أعضاء في النظام ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام (كمحدودية قدراتها في مختلف عناصر القوة) وبالتالي ضعف درجة تأثير دورها الإقليمي.

- نظام التغلغل (***Intrusive System***) ويقصد به النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد خارج الإقليم على وحدات النظام التي تحد من دور هاته الدول داخل النظام كالتحالفات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم، ويحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب ودول الأطراف ونظام التغلغل من جهة أخرى إذ يحدث تغيير في الأدوار الإقليمية بين دول القلب والأطراف.[1]

ويمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور في:

1 - ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 18،19 .

- **المتغيرات الجغرافية**: الموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة والتي توجه سياستها الخارجية في اغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

- **الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية**: تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدرتها العسكرية.

- **المتغيرات المجتمعية**: المقصود بها مجموع القيم الثقافية والاجتماعية والحضارية التي تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة.[1]

ثانيا/ أنماط الدور: هناك عدة أنماط للدور سواء تفرضها الظروف أو الإمكانات ويمكن حصرها في ما يلي:

01- أدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة:

- **المستقل النشط**: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني يقوم على خدمة المصالح الوطنية.

- **صانع التنمية الداخلية**: يرى صانع السياسة الخارجية أن وظيفة دولته الأساسية هي التنمية الداخلية.

- **حامي السيادة**: حماية الدولة من التدخل الأجنبي وضمان استقرار الدولة وتحقيق الأمن القومي.

1 - عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 33.

02- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام:[1]

- **الوسيط**: استغلال بعض الدول قوتها ووزنها بالوساطة الدولية.

- **صانع السلام**: تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه النظام الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام.

- **المساعد على التنمية**: من خلال توظيف القدرات الاقتصادية في مساعدة الدول الضعيفة في تحقيق التنمية.

- الموازن الدولي: يرى صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن الدولي القائم.

03- الأدوار الإقليمية:

ترتبط بجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدى.[2]

* **الحليف المخلص**: من خلال تبني سياسة الحليف لدولة أخرى.

* **الزعيم أو القائد الإقليمي**: توظيف الموارد المختلفة للعب دور الريادة والقيادة إقليميا.

* **المدافع الإقليمي**: قيام الدولة القوية بدور الحارس الإقليمي.

* **قائد التكامل الإقليمي**: قيام الدولة بتشكيل تكتل إقليمي مبني على التكامل.

* **الهيمنة الإقليمية**: حسب نموذج **مايرز** فهي تتجسد في احد الأشكال.[3]

- **المهيمن الإقليمي**: قدرة الدولة على السيطرة الإقليمية.

- **المتطلع الى الهيمنة**: سعي الدولة إلى امتلاك القدرة التي تمكنها للسيطرة على الإقليم.

---

1 - عائشة سمان، الأبعاد الجيواستراتجية للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 اليمن أنموذجا، مذكرة ماستر (غير منشورة)،جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 24.

2 - المرجع نفسه، ص 25.

3 - عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 41،42.

- **المهيمن المحتمل**: التوازن بين الدول يفتح المجال الاحتمال سيطرة إحداها للسيطرة على الإقليم في مجال الفرصة السامحة.

- **المساوم**: استغلال القوة الثانية في الإقليم قدراتها للمساومة على تحقيق الهيمنة.

- **الموازن**: قوة محايدة تعمل على تحقيق التوازن بين الدول الطامحة للهيمنة والدول المساومة فهي بذلك قوة فاعلة محايدة.

المطلب الثالث: نظرية الدور في التحليل السياسي.

حاول عدد من الباحثين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور، ومحاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم الجهود الفكرية التي انكبت على دراسة الدور، وهي المحاولات التي أثمرت بظهور ما اصطلح عليه في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور(***Rôle théorie***).[1]

وتقوم هذه النظرية على تفسير الدور بافتراض أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية، وان لهم توقعات حول سلوكهم وسلوك الآخرين.

- ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة. أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقفها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطارها بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فان لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح احد علامات سياستها الخارجية.[2]

ويتضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي معنى إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي، والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية ولذلك فان تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

1 - عبد القادر دندن، المرجع السابق، ص 36.

2 - محمد السيد سليم، المرجع السابق ، ص 48.

- مرحلة استكشاف الموقف.

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

- إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور القومي سيحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا.

ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.[1]

ويتعلق الدور فيما يخص سلوك الوحدات الوطنية بالخصائص التالية:

- يشمل مفهوم الدور كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور الدولة ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

- مفهوم الدور لا يشتمل على تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته ولكن يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يؤديها الأعداء الرئيسيون..

- تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد.

---

1 - هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 43.

- يمكن أن تلعب الدولة دورا على المستوى العالمي وآخر على المستوى الإقليمي.[1]

فالدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية تفيدنا أساسا بالأدوار التي نلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، وتصنف هذه القوى ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي التي تؤثر العلاقات بينها ومستوى قوتها و إمكانياتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية على المناخ السائد في النظام الإقليمي ككل.[2]

المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للشرق الأوسط.

إن مصطلح الشرق الأوسط ذو خلفية تاريخية وسياسية، ولقد تناول منذ فترة طويلة كما أنه مرتبط بمصطلحات تشير إلى نفس المنطقة وسنحاول في هذا المبحث إحاطة كاملة بالمفهوم انطلاقا من الجذور التاريخية للمصطلح ثم تعريفه ونختم المبحث بذكر أهمية منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط:

أستعمل مصطلح الشرق الأوسط أول مرة في عام 1902 من طرف الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية الحربية "**ألفريدماهان**" وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهته للنشاط الروسي في إيران.

وأستعمل للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى.[3]

فالمصطلح تم استعماله من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي، فبدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية بهدف طمس وتذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه أكثر تفوقا واحتواء سواءا في

1 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 49،50.

2 - عبد القادر دندن، المرجع السابق، ص 41.

3 - فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة، القاهرة، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، عدد 3، 1991، ص 71.

المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية و الأخيرة أخطر الأهداف المبتغاة في هذا الترتيب الجديد..[1]

فكانت بداية التطبيق لهذا المشروع هو معاهدة **سايكس بيكو** 1916 التي تمت ديباجتها على نظرة أوروبا الاستعمارية التي تتقاسم المنطقة، فلم يكن المفهوم يشير إلى حيز جغرافي محدد بذاته ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة.

ويمكن التمييز بين مصطلحات مشبوهة مطاطة تفتقر إلى الدقة لأنها ببساطة غير مستقرة ومتحركة بالتالي فإن من الصعب وضع تعريف جامع مانع لذلك.

فمصطلح الشرق الأقصى يشمل الصين واليابان والهند الصينية وكوريا وما جاورها وهذا المصطلح لا يعنينا.

مصطلح الشرق الأدنى يضم الدول العربية بما فيها تركيا.

مصطلح الشرق الأوسط ويضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ومنها الدول العربية بطبيعة الحال.

والإصرار على استعمال هذا المصطلح ليس بريئا وإنما له خلفية ومرامي سيئة المقصد والغرض من ذلك يعود إلى السببين التاليين:

01- الرغبة في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت وإلغاء كلمة عربي وما توفر إليه من دلالات التخاطب والتعامل وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب واستعمال المفاهيم الخاطئة (الشرق الأوسط) أو (قضية الشرق الأوسط).

02- ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي، وبالتالي مواجهة إسرائيل عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية.

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، ط1، بيروت ،الدار العربية للعلوم ، 2005، ص 43.

المطلب الثاني: تعريف الشرق الأوسط.

لم يتفق مفكري السياسة الدولية على توحيد التعريف لمصطلح الشرق الأوسط فهناك من يعرف المنطقة على أساس أنها تشتمل على جميع الدول العربية بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل وإيران والهند وباكستان بالإضافة إلى شمال إفريقيا (الشرق الأوسط الكبير).[1]

وهناك شبه اتفاق بالنسبة لعدد من الدول على أنها تدخل في نطاق المنطقة المسماة بالشرق الأوسط هي: مصر، الأردن، فلسطين، وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان واليمن عربيا، بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا من الدول غير العربية.[2]

أما الخلاف حول مجموعة الدول هي: قبرص، ليبيا، السودان، إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتي، تونس، الجزائر، المغرب، ثم أفغانستان، وباكستان.

يرجع هذا الاختلاف إلى الجهة التي تحدد الدول المكونة لهذه المنطقة الإستراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة الشرق الأوسط أشمل من دول الشام والخليج العربي، بالإضافة إلى إسرائيل، وتمتد حدودها إلى دول شمال إفريقيا غربا ودول آسيا الوسطى شرقا، بالإضافة إلى أفغانستان وباكستان والهند، وقد أطلقت عدة تسميات لهذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة كالشرق الأوسط الجديد، كما قدمت مشروع الشرق الأوسط الكبير.[3]

أما الكتابات المعاصرة فتستعمل مصلح الشرق الأوسط كبديل عن المصطلحات الأخرى، ففي الإنجليزية الفرنسية العربية وهيئة الأمم كلها تقصد بالشرق الأوسط على أنه

1 - محمد عربي لادمي، المرجع السابق ، ص60 .

2 - يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دراسة عامة عن موقع المنطقة في الصراع، بدون طبعة ، بيروت: دار النهضة العربية، ، 1986، ص 146.

3 - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ص 19، 20 .

الإقليم الذي يمتد من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن (السودان وليبيا في بعض الأحيان).

الخريطة رقم 01 توضح دول منطقة الشرق الاوسط

المصدر : https://ankasam.org/ar/

المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع استراتيجي هام، حيث أنها تتوسط القارات الثلاث وتعتبر من أغنى المناطق في العالم من الموارد الطبيعية من نفط ومعادن.[1]

ويمكن تقسيم هذه الأهمية إلى مكانية وسياسية وعسكرية واقتصادية وروحية، وهي تتميز بهذه الأهمية عن باقي الأقاليم.

01- الأهمية المكانية (الموقع الجغرافي):

- يعتبر إقليم الشرق الأوسط قلب العالم ككل، إذ يطل على أهم البحار، البحر الأبيض المتوسط، والبحرين الأحمر والأسود، ويتأثر بالمضايق البحرية الهامة، قناة السويس مضيق باب المندب، مضيق باب السلام، مضيق هرمز، مضيق الدردنيل والبوسفور.

1 - يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 128،129.

02- الأهمية الاقتصادية: وتتمثل في:

- الحجم الهائل من الثروة النفطية الموجودة في المنطقة فإقليم الشرق الأوسط هو الإقليم الأغنى عالميا من حيث الاحتياطات النفطية والأكثر تصديرا للبترول في العالم.
- الموقع الاستراتيجي يجعله ميدانا للمواصلات البحرية والجوية والبرية.
- مرور نسبة كبيرة من بضائع التجارة الدولية.

03- الأهمية العسكرية والسياسية:

هذه الأهمية متقلبة ومتغيرة وهذا عائد إلى تأثرها بموازين القوى العالمية، فهاته الأهمية تزداد وتنقص، فالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط تمكن من تأمين المواصلات والإمدادات العسكرية، فمن هاته المنطقة يمكن تهديد أي قوة إقليمية مجاورة ويمكن تنفيذ العمليات بالسرعة والدقة العالية.[1]

04- **الأهمية الدينية القيمية:**

تمتلك منطقة الشرق الأوسط ميزة لا توجد بأي منطقة بالعالم باحتضانها المواقع المقدسة في الأديان السماوية، وتتواجد معظم هذه المواقع في السعودية والعراق وإيران وفلسطين المحتلة، مصر فهي مهبط الديانات الثلاث السماوية.

فبحسب هذا العالم كانت معظم الصراعات والحروب التي أدت إلى انشقاق بين الشرق والغرب كالحروب الصليبية وبين العرب والصهاينة امتداد لتلك الحروب، وللعامل الروحي الديني آثاره الاقتصادية المؤثرة فهو الأساس الذي تقوم عليه ما تسمى بالسياحة الدينية والتي تدر بأموال لا يستهان بها أبدا.

1 - يسرى الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، ط1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص 362.

المبحث الثالث: الثورات العربية المعنى والمضمون.

شهدت المنطقة العربية موجة احتجاجات شعبية أسقطت أنظمة دكتاتورية وعرفت بالثورات العربية التي أدت إلى انهيار العديد من الأنظمة السياسية العربية المؤثرة والبارزة في النظام الإقليمي وظهور قوى إقليمية تلعب دورا بارزا ومؤثرا على الساحة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ونحاول في هذا المبحث معرفة واقع الثورات العربية معناها والعوامل المؤدية إلى اندلاعها وفي الأخير نتطرق إلى الاتجاهات أو التفسيرات التي عالجت ظاهرة الثورات العربية.

المطلب الأول: تعريف الثورات العربية.

هي مجموعة ثورات شعبية اندلعت في اواخر 2010 بتونس لتمتد الى العديد من البلدان العربية وهناك من اصطلح عليها كذلك الربيع العربي لكن أولا سنقوم بتعريف الثورة.

- **تعريف الثورة:**

يعرفها المعجم الوسيط على أنها: " تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم بها الشعب في دولة ما.[1]

وتعرف الثورة في الاصطلاح السياسي على أنها عملية تغيير بشروط وعناصر معينة وتشمل تلك الشروط والعناصر الفعل والزمن وطبيعة الفعل، أي أنها فعل بمعنى عمل إيجابي معاكس لسلبية الجمود وعدم الفعل، أي أنها فعل ذو طبيعة جذرية يستهدف التغيير الكامل للأنظمة القائمة وإحداث تغيير جذري في أجزاء أساسية منها وبذلك فهي تغيير جذري سريع يطيح بالنظام القائم أو القديم والنخبة التابعة له.[2]

1 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجميات وإدارة التراث، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 102.

2 - بسمة خليل نامق،"التغيير في الشرق الأوسط بين الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي (مصر أنموذجا)"، جامعة بغداد : مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد16، (ديسمبر 2012)، ص 90،91.

أما **عزمي بشارة** فيعرف الثورة على أنها: " تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسة قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أنها قد اتفقت على أن الثورة هي نوع من التغيير الجذري والعميق يستهدف إصلاح الفساد وأخطاء الأنظمة السابقة وبناء علاقات سلمية مكانها تشيع العدل وتصنع التقدم، وأما نسب الاختلاف في فهم المصطلح فيكون إما الاختلاف عقائدي أو تباين تخصيصي علمي إن الثورة أداة تطور تاريخي للمجتمعات الإنسانية، فهي حد فاصل بين النظام القديم والجديد تحدث تغييرا جذريا للبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، هدفه إفراز منظومة تجسد مطالب الثوار ومدى تحققها.

وتختلف الثورة عن الانقلاب كونه يمس طاقم الحكم الذي هو جزء من النظام السابق دون تغيير عميق في الحياة السياسية بينما الثورة هي تغيير عميق وتشارك فيه فيئات اجتماعية من الشعب والجماهير ، وتختلف الثورة كذلك عن ثورة التحرير كونها الأخيرة هدفها طرد المستعمر الأجنبي من البلاد [2]

وبالنظر للثورات العربية فيمكن تعريفها على أنها " موجة عارمة من الثورات والاحتياجات في أواخر عام 2010م ومطلع 2011 انطلقت شرارتها الأولى من تونس واندلعت في كثير من الأقطار العربية".

فمصطلح "الربيع العربي" والثورات العربية هي في الحقيقة وليدة مخابر غربية وقد سبق للغرب أن استخدمه أثناء الحرب الباردة على بعض الأحداث التي عرفتها

1 - رابح لونيسي،من اجل ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي دراسة استشرافية ، بدون طبعة ،الجزائر :دار المعرفة ،2013 ، ص 6،7.

2- عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص456

أوروبا الشرقية، الحليفة للاتحاد السوفييتي، فهذا المصطلح أستعمل إلى حد ما مع كتاب "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية" الذي وضعه الأمريكي " جين شارب" "G.sharp".[1]

وتعرف ثورات الربيع العربي على أنها الثورات التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في عدد من البلدان العربية خلال عام 2010 ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد القذافي في ليبيا وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي محمد صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل حدوث الثورات العربية.

تعددت التناقضات والعوامل والظروف التي كانت السبب الرئيسي في اشتعال الثورات العربية هذه الأسباب حتى وان اختلفت من دولة لأخرى إلا أنها اشتركت في مجموعة من الأسباب نذكر منها:

1- الهوة الاقتصادية المتزايدة بين أقلية الأقلية من الأغنياء وبقية الشعب، والاختلاف الكبير في مستويات المعيشة وإمكانية الوصول للخدمات والوصول للتقدم الاجتماعي.

2- سوء الإدارات العربية والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد، وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية وتقدم القيادات العربية في السن.

3- تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي فمعظم الدول العربية تعاني حالة من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية، في حين تغيب التنمية الحقيقية سبب

1 - وليدة ساعو .المرجع السابق ، ص101 .

صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية. ونقص الكوادر الوطنية، والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، انخفاض مستوى الادخار.[1]

4- حالة الانقسام والضعف والتجزئة التي أصابت الوطن العربي، وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة العربية العليا في أمنها واستقرارها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي إلى جانب التبعية المطلقة والتنازلات للدول الغربية، وإسرائيل على حساب الحقوق العربية من اجل البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة، والسعي لتوريثها.

5- غياب المشاركة السياسية، وفساد الطبقة الحاكمة، وضعف وانعدام فرص الإصلاح والانتهاكات المستمرة للحقوق والتناقض المستمر ما بين الدستور الجمهوري والفعل السياسي الذي يطغى عليه الاستعلاء السياسي والتهميش.

6- تراجع عوامل الاندماج الوطني، وتصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في الدول ذات التنوع العرقي والإثني.

7- الأوضاع المعيشية الصعبة والتضخم وارتفاع معدلات البطالة، واحتكار مجالات الاستثمار من قبل النخب الحاكمة، إضافة الى العوامل الاجتماعية والمتمثلة في:

أ- الانقسام الاجتماعي الحاد الى أقلية غنية وأغلبية فقيرة.

ب- ارتفاع نسبة البطالة.

ج- غياب العدالة الاجتماعية.

د- غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها والتفرد والاستبداد وغياب مبدأ التوازن السلمي للسلطة أو تقاسمه وضعف المشاركة السياسية وإهدار الثروة القومية، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة.

1 - احمد سليم، حسين زعرب، التغييرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط، 2012/2003، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الأزهر غزة ، فلسطين، 2012، ص 92،93.

المطلب الثالث: الاتجاهات المفسرة لظاهرة الثورات العربية.

هي عبارة على مجموعة تحليلات سياسية لظاهرة الثورات العربية[1] أو ما اصطلح عليه الربيع العربي لتفسير هاته الظاهرة حين وجدنا تناقضا واختلافا كبيرا في نوعية التحليلات السياسية، رغم أن كل تيار أو اتجاه استند إلى عدة أدلة ومؤشرات وقرائن معقولة وواقعية، فقد استقرت الاتجاهات في النهاية إلى 6 مذاهب هي:

1- **التفسير الإسلامي**: وتبناه كتاب التيار الإسلامي الذي اعتبر أن هذه الثورات عفوية بامتياز، وأنها عبارة عن صحواة عربية شعبية بدوافع إسلامية، وجاءت تعبيرا عن كفاح وجهاد التيار الإسلامي على مدى العقود السابقة بحيث أرغمت الإدارة الأمريكية والغرب على الاعتراف بقوة الإسلاميين ودفعتها لتسليمهم السلطة جبرا.

ولاحظنا أن تحليلات التيار الإسلامي كانت مأخوذة بنشوة النصر على الطواغيت وسكرة استلام الحكم وفيها شيء من روح الانتقام للمظالم السابقة، وهو ما شوش الرؤية السياسية لهذا التيار، وهو ما دفعه لغض بصره عن حركة الدول الكبرى واستراتيجياتها ومصالحها، معتبرا أنها حالات ظرفية ستزول بعد التمكين.

2- **تفسير أصحاب نظرية المؤامرة**: تبناه عدة كتاب وعلى رأسهم كتاب الأنظمة المخلوعة كالإعلامي المصري توفيق عكاشة عضو قيادة الحزب الوطني المصري وكتاب الأنظمة السابقة في تونس ليبيا واليمن.

شارك في هذا الاتجاه، ولكن بخلفيات ومنطلقات فكرية وإيديولوجية، فيرى البعض منهم أن العملية مخططة وهي مؤامرة غربية وصهيونية لضرب الاستقرار في العالم العربي وتفتيته.[2]

1 - حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط 1، بيروت- لبنان: دار القلم الجديد 2013، ص 29،28.

2 - رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص 9،8 .

وبعض كتاب التيار العلماني والقومي العربي، كالكاتب الأردني " **ناهض جتر**" صاحب مقالة "من الربيع الأمريكي الى القطبية الجديدة " والكاتب المصري في مركز الأهرام الدولي" أسامة الدليل" وعشرات الكتاب العرب.

3- التفسير النهضوي الحداثي: مجد هذا الاتجاه الثورات العربية وشبابها وشهدائها واعتبر أن فجر العروبة قد ولد من جديد، وان هناك فرصة لتجديد القضية العربية والوحدة العربية على أسس تنموية ديمقراطية حداثية ويمثله مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت" لبنان".[1]

4- التفسير الذي يجمع بين الأرضية العربية والاختلاف الدولي: ذهب هذا الاتجاه الى حل وسط، فوجد أننا أمام انتفاضات وحركات وليس أمام ثورات تامة مكتملة الأركان والعناصر وفق التعريف الكلاسيكي للثورات، بدأت عفوية في أسبابها ولكنها وظفت وحركت عن بعد من جانب الإدارة الأمريكية والغرب بغية تحقيق أهداف جيوستراتيجية واقتصادية وسياسية.

ويجمع هذا الاتجاه بين عفوية الدوافع وتلقائيتها وتوفر أرضية ثورية جاهزة من جهة وبين وجود تقاطعات وخيوط دولية وإقليمية وظفت هذه الحراكات على ضوء استشرافات مستقبلية، مستدلا على الاختلاف والتلاعب الأمريكي والغربي السابق على قيام الثورات بقرائن كثيرة، ومنها تدريب وتمويل آلاف الناشطين في مؤسسات أمريكية وغربية.[2]

ويمثل هذا الاتجاه المفكر الإسلامي المصري الدكتور طارق رمضان والباحث التونسي الدكتور حسن مصدف في كتابه: وثائق وكيليكس وأسرار ثورات الربيع العربي" والكاتب اللبناني الدكتور **نديم منصوري** في كتابه " الثورات العربية بين المطامع والمطامح" والباحث الاستراتيجي اللبناني **أنيس النقاش** الذي وصف الحراكات بثورات

1 - حسن محمد الزين، ، المرجع السابق، ص 30.

2 - حسن محمد الزين، ، المرجع السابق، ص 30.

مرقطة" بحيث تختلف كل ثورة على حساب جهة تتداخل العناصر والألوان وتشابك المصالح المحلية والإقليمية والدولية في أحشائها.

5- نظرية تقاسم النفوذ الدولي وتقسيم العالم العربي: يرى هذا الاتجاه أن الثورات العربية عملية أمريكية غربية تركية قطرية لتقاسم النفوذ والمواقع الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجيوسياسية، جرى تدبيرها بسواعد وعناصر عربية، بما يشبه اتفاق "سايكس بيكو" جديد" مستغلا الواقع العربي المتحفز للثورات محركا له عن بعد، وتبنى هذا الاتجاه الإعلامي العربي المصري " **محمد حسين هيكل**" والكاتبة اللبنانية " **غادة الباقي**" وعشرات الكتاب الآخرين.

ويؤكد هذا الاتجاه بعض الخبراء الغربيين ومنهم الخبير الفرنسي " **آلان شووي**" مدير جهاز الاستخبارات الفرنسية السابق الذي يرى أنها: " انقلابات تم تغطيتها بثورات شعبية" وبعض الكتابات الفرنسية المرموقة التي رأت أن روائح لعبة استخباراتية كبرى تفوح من الربيع العربي".

ووجد هذا الاتجاه تأييدا لدى الخبراء الروس كالدبلوماسي " **فيتشلاف ماتوزف**" المستشار السابق في الخارجية الروسية، ورئيس فرع الأنتربول الروسي "**فلاديمير أفتشكي**" الذي قال أن هذه الثورات ما هي إلا استكمال للثورات الملونة التي باشرها الغرب في جورجيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء لأهداف جيوإستراتجية.

6- الاتجاه التفسيري الليبرالي العربي: يضم هذا الاتجاه عددا من الليبراليين العرب الذين وجدوا أن القيم الليبرالية العولمية، أخذت بالانتشار مسببة موجة ديمقراطية عربية، وأن الشباب العربي أخذ بالتحرر مستندا إلى التطور التكنولوجي الرقمي الذي حطم الإيديولوجيات والوصايات، وأن الفرد الليبرالي العربي استيقظ من سباته العميق، وعبر

عن هذا الاتجاه الباحث الليبرالي اللبناني علي حرب في كتابه " ثورات القوة الناعمة في العالم العربي" وعشرات الكتاب العرب الآخرين.[1]

في الأخير نلاحظ أن معظم التفسيرات السابقة الذكر صاغ فيها العقل العربي بين أصالة ونقاء ديناميكيات الحراك الثوري العربي وبين إستراتجية التحريك عن بعد بأدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الرقمية الأمريكية الغربية.

وضاع بين تناقضات الشك والارتياب والبراءة والنقاء والتفاؤل والإحباط وبين المفاهيم والأدوات والمناهج القديمة في التحليل السياسي. ومع سعينا للإدراك الكامل لأبعاد عملية الربيع العربي الأمريكية لكن ينبغي عدم الغرق في بحر الحسابات الجيواستراتجية وتناسي قدرة الإرادات الشعبية والاجتماعية والسياسية العربية في توليد المعطيات والحقائق السياسية لبناء المستقبل العربي بعيدا عن التبعيات والرهانات الدولية.

1 - حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص30.

خلاصة الفصل:

- تعتبر نظرية الدور الأنسب لتحليل سلوكيات الدولة الإيرانية في توجهها للشرق الأوسط التي تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة النابع من مقوماتها وأهدافها.
- الشرق الأوسط من المفاهيم التي ارتبط ظهورها بالفترة الاستعمارية، أين تم استخدامه لتوضيح مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية، ثم استخدم للدلالة على مشاريع ومخططات غربية في المنطقة وهو ذو خلفية تاريخية وجغرافية.
- الثورات العربية هي موجة عارمة من الاحتجاجات اندلعت في مجموعة من الدول العربية أواخر 2010 بدأت بدولة تونس، ولقد تعددت الاتجاهات لتفسير أسبابها فمنهم من رآها إرادة شعبية واجتماعية لتغيير الأنظمة الحاكمة ومنهم من فسرها على أنها مؤامرة غربية.

الفصل الثاني

محددات الدور الإيراني في الشرق الأوسط

المبحث الأول: المحددات الداخلية للدور الإيراني في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي والديمغرافي.

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي.

المطلب الثالث: المحدد العسكري.

المطلب الرابع: المحدد الإيديولوجي (الديني).

المطلب الخامس: المحدد السياسي والدستوري.

المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: روسيا.

المطلب الثالث: تركيا.

المطلب الرابع: إسرائيل .

خلاصة الفصل

سنعالج في هذا الفصل محددات الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط وهي مجموعة القيود والظروف التي تعمل على بلورة وتحديد الدور، وهناك من يصنفها إلى محددات داخلية وخارجية، والبعض يصنفها إلى مادية ومعنوية، وسيعمل هذا الفصل على عرض محددات الدور الإقليمي اتجاه الشرق الأوسط ويتضمن الفصل مبحثين، يتعلق المبحث الأول بالمحددات الداخلية، أما المبحث الثاني فيعالج المحددات الخارجية والإقليمية.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للدور الإيراني في الشرق الأوسط.

تبين الجزئية التالية من الدراسة طبيعة المحددات الداخلية التي تشكل ملامح الواقع الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية ممثلة بالجانب الجيوبوليتيكي والعسكري- القيمي- السياسي- الاقتصادي.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي والديمغرافي.

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العناصر التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الداخلية والخارجية وطبيعية سلوكها، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه من امتيازات تستغلها الدولة لبلورة دورها الإقليمي والدولي وفي نفس الوقت يعتبر مقيد ومعرقل لسياستها مع غيرها من الدول، فالمتغير الجغرافي إضافة إلى الحجم والموقع وإلى وفرة الموارد الطبيعية كلها تؤثر في استقلالية سياسة الدولة، وسنحاول في هذا المطلب توضيح مدى تأثير المحدد الجغرافي في توجيه الدور سواء كمحفز أو مقيد للدور الإيراني في الشرق الأوسط. .[1]

تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا، وتمتد بين دائرتي عرض (22.50- 41.50) شمالا وخطي طول (44-03 شرقا).

1 - محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014، ص 30.

وتعتبر إيران حلقة ربط بين قارتي أوروبا وآسيا، فهي دولة شرق أوسطية، وهو ما منحها مجموعة من المميزات الإستراتيجية الجيبوليتيكية خاصة لما تتصف به منطقة الشرق الأوسط من أهمية بالغة

تبلغ مساحة إيران 1684.165 كلم2[1] وهي تشكل 61.27% من مساحة العالم و 3.42% من مساحة آسيا، وفي سبتمبر 2011 أعلن العميد محمد حسن نامي رئيس المؤسسة الجغرافية في القوات المسلحة الإيرانية أنه بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر الإيرانية قد زادت مساحة الجمهورية الإيرانية نحو 226 ألف كلم عن المساحة المعلنة عنها سابقا لتصبح 1873.959 كلم2، ولم يتضح من كلام المسؤول ما إذا كانت الجزر المتنازع عليها مع الإمارات جزء من المساحة.[2]

ويحدها شمالا بحر قزوين وتركمانستان، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ويبلغ طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم2، والحدود البحرية الإيرانية مع الخليج العربي وخليج عمان 1900 كلم2، وفي بحر قزوين 740 كلم2.

من الشمال تطل على بحر قزوين، أكبر بحيرات العالم الذي يحوي على 50 جزيرة، وتبلغ مساحته 450 ألف كلم2.[3]

1- نبيل العتوم ،الجغرافيا السياسية كإطار تحليل لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، المجلد 12،العدد 4، 2011، ص 154، 155 .

2 - صحيفة الشرق الأوسط، إيران تعلق زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كلم2 بعد الحساب الدقيق لمساحة لجزر نقلا من الموقع:

https://www.elcinema.com/ detqils.dsp?4&issuena=11970&anticle=639116=u/mpy9lwbr4/04-2018.

3 - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، ط1 ، عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص 11،12.

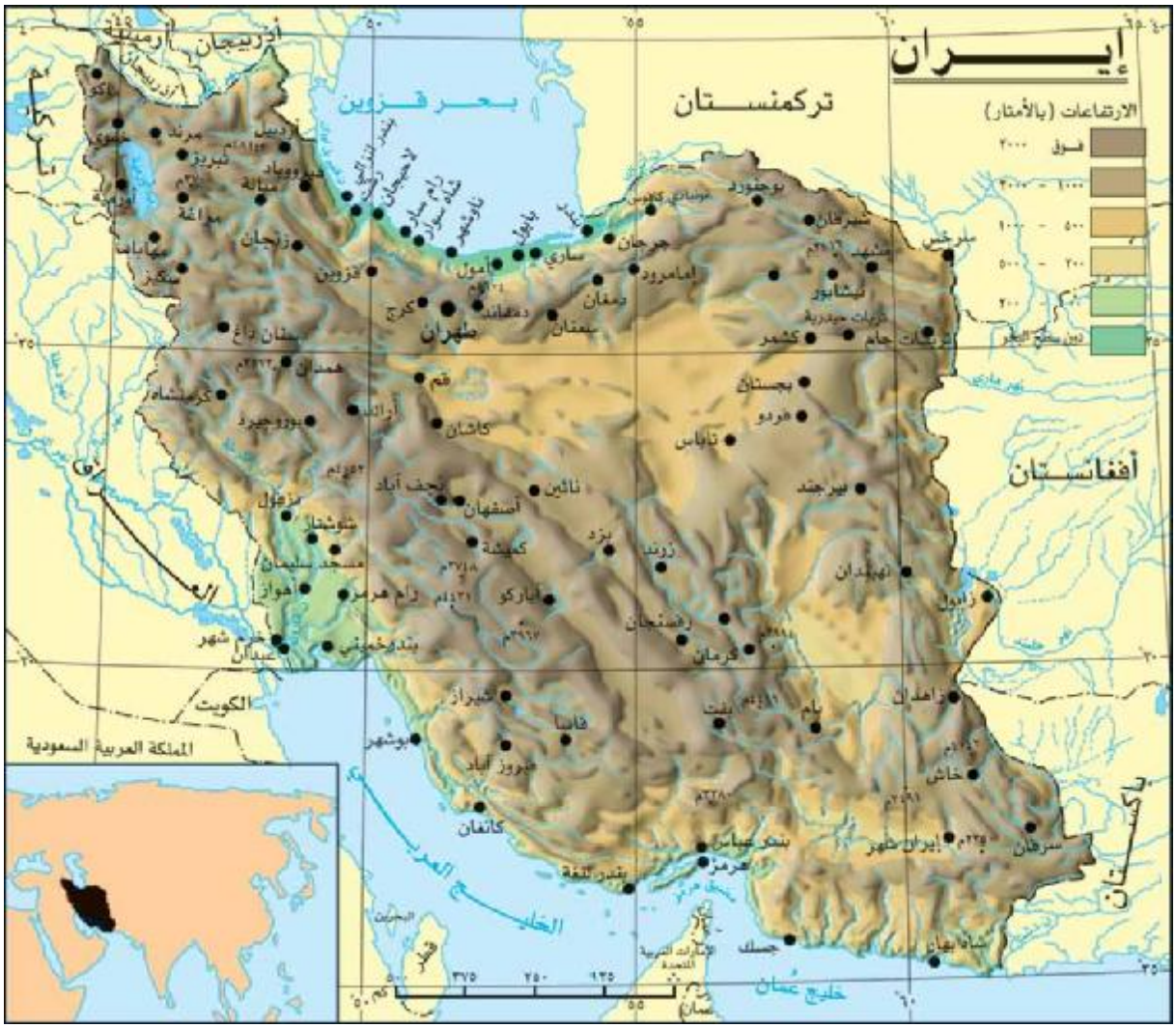

خريطة رقم 02 توضح الموقع الجغرافي لإيران

المصدر : https://www.arab-ency.com/ar/

تكمن أهميته في الثروات التي يحتويها والمقدرة بـــ 200 مليار برميل من البترول والمستغلة منها 30 مليار برميل، أي 4% من الاحتياطي العالمي.

أما احتياطي الغاز 6.7 إلى 9.2 تريليون م3 أي 7% من الاحتياطي العالمي، وفر لإيران ثروات طاقوية ضخمة.[1]

تعتبر إيران دولة مغلقة، تحدها اليابسة من الشمال و الشرق والغرب وجهة الخليج هي جهة الاتصال مع العالم الخارجي ويعتبر الإيرانيون مياها فارسية، وهذا من تصريح

1 - فهد مزيان خزار القرار، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 5، (2006)، ص 66.

علي أكبر ولايتي وزير الخارجية " إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومصب هرمز وعمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية".[1]

كما بينت دراسة للدكتور وليد عبد الحي، لتفسير النزاع الجيوستراتيجي الإيراني أن أكثر الأقاليم التي استحوذت على مجموعة كبيرة من الاهتمام هي منـــطقة القوقـــاز، و الهلال الخصيب، ثم آسيا الوسطى، وسببه تنويع موازين القوى، فكلما وجدت أقاليم رخوة في وقت معين تتزايد قوة الجذب لها.[2]

ويوضح الجدول الذي أعده الدكتور وليد عبد الحي تراجع إنتاج النفط الإيراني بفعل العقوبات الدولية على إيران على خلفية الملف النووي، فتمثل العائدات النفطية 60% من دخل الحكومة و 30% من إجمالي الناتج المحلي.[3]

الجدول رقم (01): تطور إنتاج النفط والغاز والاحتياطات الإيرانية:

المؤشر	2000	2005	الربيع الأول من 2008	2020
إنتاج النفط، مليون برميل يوميا	3.818	4.049	4.2	7
صادرات النفط مليون برميل يوميا	2.49	2.39	2.4	تباين كبير في التقديرات
إنتاج الغاز مليار م3	60.3	87	/	136
استهلاك الغاز مليار م3 سنويا				
احتياطي النفط المؤكد مليار برميل	/	130.90	/	/
احتياطي الغاز المؤكد مليار م3	/	29 ألف	/	/

المصدر: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية، 2020، ص 96.

أما **ديمغرافيا** فيبلغ عدد سكان إيران 78 مليون نسمة من أجناس مختلفة عرقية ومذهبية فالفرس يشكلون 50 % بينما الترك الاذريون 23 % الأكراد 11 % العرب 5%

1 - نيفين عبد المنعم سعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2002، ص 16.

2 - وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/.../iranandstrengthfactors/.../2013431124297920 18/01/15 ا

3 - وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020،ط1 ، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ، 2010، ص 96.

البلوش 3% واعتمدت إيران على استغلال الفرس والشيعة خارج إيران لخدمة سياستها مع تشجيع هجرة الإيرانيين إلى البلاد العربية [1]

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي.

قوة الدولة تتحدد بعاملين الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، وهذا يتقيد بنسبة هذين العاملين للدولة مقارنة بالدولة الأخرى، فتوفرها يساهم في قوة الدولة، و غيابها يضعف الدولة.

وسنحاول استعراض في هذا المطلب متغير المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة.

أ- متغير السياسة الاقتصادية.

قامت الحكومة الإيرانية بخطوات رئيسية لتعديل مسار الإصلاح الاقتصادي داخليا من خلال تغير المفاهيم في النظام المصرفي نتيجة تغيير قيادات الإدارة المصرفية بغية أن تكون البنوك أداء للخدمة سواء للممولين أو المقترضين، كما قامت بوضع خطة اقتصادية قوامها السيادة الشعبية الدينية، فباتت الحكومة الإيرانية تنفذ بدقة البرامج الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحرير الاقتصاد الإيراني تمهيدا لدخول إيران منظمة التجارة العالمية، وتطبيق قانون ترشيد الدعم نهاية 2010 كما تؤكد بيانات البنك الدولي للأعوام ما بين (2005-2011) أن الاستثمار الأجنبي في إيران تضاعف بشكل واضح، وصل إلى 15 مليار دولار 2011 مقارنة بـــ 2 مليار في 2005، وواحد مليار بعد الثورة 1979.

1 مروان زكي، مختصر كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، ط2، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص ص 7،8.

ب- متغير المؤشرات الاقتصادية:

1- **الناتج المحلي الإجمالي**: [1] نلاحظ من الجدول أن معدل الناتج الإجمالي في المرحلة الأولى من عمر الثورة تعير ليصل إلى نسبة 3.1 وهو المعدل المتوسط الذي كان يصل إلى 3.3% حسب تقديرات البنك الدولي عام 2011، إلا أن المعدل بقي ثابتا في معظم السنوات العشر، إلا أنه عرف ارتفاعا محسوسا بسبب الإصلاحات التي قام بها حكومة (أحمد نجاد).

إلا أن معدل النمو تراجع لسنة 2007 حتى 2011 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والعقوبات التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي.

الجدول رقم (02): يبين معدل النمو، التضخم، البطالة للسنوات من (1979-2011).

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
1979 -1989	%3.1	%25.5	%10.9
1990 -2000	%3.4	%17.3	%11.3
2001 -2006	%4.5	%15.6	%12.3
2007 -2011	%2.5	%21	%14.6

المصدر: ciawold fact gook, jam,2012

2- **التضخم**: كما نلاحظ في الجدول أن معدل التضخم ما زال مرتفعا وعرف نوعا من التحسين الملحوظ، نتيجة السياسة المتبعة، إلا أنه عرف ارتفاعا عام (2007) ليصل إلى (21%) نتيجة الضغوطات الدولية.

3- **البطالة**: تواجه إيران كغيرها من الدول مشكلة البطالة فنلاحظ أن معدلها ازداد بنسب معقولة مقارنة مع ظروفها السياسية والاقتصادية وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان لتصل إلى 2.7% حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2010.

- حجم القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي:

1 - محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية – دراسة حالة العلاقات الإيرانية العربية – مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد02 ، الأردن ،2013 ، ص 454.

تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في إيران كما في الجدول (1-2) أن نصيب قطاع الخدمات ما زال يحتل النصيب الأكبر من معدلا حجم القطاعات الاقتصادية الأخرى، تليه الصناعات الإستراتيجية ثم التحويلية، وأخيرا قطاع الزراعة ثم باقي القطاعات الأخرى، مما يدل على تدهور القطاع الاقتصادي وعدم توازنه.

الجدول رقم (03): يبين تغيير حجم القطاعات الاقتصادية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لإيران خلال المراحل الثلاث للثورة الإسلامية.

ت	القطاع	المعدل من مجموع الناتج الإجمالي لكل مرحلة		
		الأولى	الثانية	الثالثة
01	الخدمات	51	41	46
02	الصناعة	12	15	14
03	النفط	13	15	16
04	الزراعة	21	14	11
05	باقي القطاعات	03	06	11

Source: département of statistiques, ecomic sector: 1990, 2000-2012.

المطلب الثالث: المحدد العسكري.

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليتين ويساعدها على لعب دور محوري هام على المستوى الإقليمي والدولي.

فإيران تعد من الدول المتقدمة في الشؤون العسكرية والبشرية عن جيرانها العرب خاصة بعد خروج العراق من هذه المعادلة بعد تدمير قدراته العسكرية في حرب الخليج الثالثة عام 2003، كما تملك إيران كفاءات مختصة في مجال التصنيع العسكري، كما أين

إيران قوة فعلية، يمكن أن تؤدي دورا بارزا تتمثل في الحرص الثوري الذي يمتاز عن الجيش النظامي الإيراني بأنه يملك مرونة وقوة فائقة وتطوره الوظيفي.[1]

فيعتبر المحدد الأمني من أبرز الاهتمامات وأولويات السياسة الإيرانية في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكمن ذلك في العمل الفاعل للقيادات الإيرانية لجعل إيران ذات قوة إقليمية رئيسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، كونها تملك مقومات جيوسياسية ومصالح إستراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولي وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر في تفاعلات الدول الإقليمية والعالمية.

خريطة رقم03 توضح المواقع النووية الإيرانية.

المصدر: https://arabic.rt.com/news/

كما ازداد الجانب الأمني كمحدد هام في الدور الإيراني بعد إدراك السلطة الأساسية إلى الحاجة لرفع مستوى نفوذها العسكري ليتساوى مع إمكانيات دول شبه القارة الهندية (الهند وباكستان) بعد امتلاكهما للسلاح النووي، إضافة إلى نظرة إيران لإسرائيل

1 - رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي، ط1 ، العراق: مركز العراق للدراسات 2014 ، ص 31،32.

لأنها دولة حيوية في قوتها العسكرية وأن دعم الدول الكبر لإسرائيل أهلها لممارسة الدور غير المعتدل نتيجة غياب التوازن العسكري والفراغ الاستراتيجي من قبل كافة الدول في المنطقة، في ظل إطلاق الو م أ لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يعطي الدور الريادي لإسرائيل.[1]

وبلغ حجم الإنفاق الذي وصل إلى مجموعه حوالي 72 مليار دولار خلال 6 سنوات (2005-2011)، ويرجع إلى النفقات المتزايدة لتحسين الأسلحة مما يترتب عليه وجود نفقات جارية تؤثر في مجمل الحياة الاقتصادية والمعيشية كون ذلك له علاقة مباشرة بالمحدد الاقتصادي.[2]

الجدول رقم (04): يبين مجموعة القوات البرية والبحرية والجوية لإيران مقارنة بعدد من دول المنطقة عام 2011.

ت	الدولة	عدد القوات البرية الوحدة بالألف	عدد القوات البحرية الوحدة بالألف	عدد القوات الجوية الوحدة بالألف	المجموع الكلي الوحدة بالألف
01	إيران	475	18	52	545
02	تركيا	402	48.6	60	510.6
03	إسرائيل	123	9.5	34	176.5
04	الدول العربية	2172	85.92	164.7	2422.42

Source: world berlopment indicators detabase. World 13 am ks.2011.

المطلب الرابع: المحدد الإيديولوجي (الديني).

يلعب المحدد الإيديولوجي أثرا مهما في تحديد نوع الدور في السياسة الخارجية للدول عامة والإيراني خاصة، لكون الثورة الإيرانية فسحت المجال للإيديولوجية الإسلامية، فكل الحشود العسكرية حول إيران وكل الصراعات الإيرانية الخارجية التي تتفاعل معها لا تؤثر شيئا مقابل عامل الإديولوجيا، والتي تتجلى كحل لجميع الصراعات والمشاكل التي تواجهها الدولة الإيرانية.

1 - محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص 458.

2 - المرجع نفسه ، ص 459.

وقد اعتبر رجال الدين في إيران أن العامل الإيديولوجي الديني هو الموجه الأساسي والأبرز في عملية ترشيد الصحوة الإسلامية والثورة وتسديدهما والسير بهما نحو الأهداف السليمة الرامية بالابتعاد بالمسلمين وبالصحوة ومنطقاتها عن الفهم الخاطئ فمنذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 خضع النظام السياسي في إيران إلى قيادة رجال الدين وبرز التيار الداعي إلى تصدير الثورة على اعتبار أن تصديرها هو أحد سبل حمايتها في الداخل وتجسيدها للاقتداء بالنموذج الإيراني في الخارج.[1]

مثلت الثورة الإيرانية خطوة أولية أساسية لإقامة نظام إقليمي، تحدث الخميني قائلا:" يمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا، ويتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصرارها حتى تقديم الإسلام للعالم بأسره".

وارتأى الخميني كذلك فرصا فريدة لتصدير ثورته، بما يتجاوز نطاق اعتراضاته على الحدود الشرق أوسطية التي أقرتها الدول الغربية.[2]

ومنه نستنتج أن العامل الاديولوجي مهم في تحديد الدور الإيراني في الشرق الأوسط من رفض سياسة الشرق الأوسط الجديد وتصدير الثورة إلى هاته الدول.

المطلب الخامس: المحدد السياسي والدستوري.

تبين الجزئية التالية من دراسة طبيعة المتغيرات الداخلية التي تشكل ملامح الواقع الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية ممثلة في جانب السياسي بما يتفرع عنه من عملية الإصلاح السياسي والوقوف على رموز والأسباب التي دفعت بظهور التيارات الإصلاحية.[3]

1 - رائد حسن زغير، المرجع السابق، ص 16،17.

2 - تقية رأي، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، ط1 ،السعودية : مكتبة العبيكان، 2010، ص 30،31.

3- عيسى سليمان حمدي، انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014) مذكرة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر 2015، ص13.

فرضت التداعيات الدولية تأثيرات مباشرة على النظام الإيراني ليتعامل بكل اهتمام وجدية مع استحقاقات الإصلاح والتحديث تجاه القضايا الداخلية العامة، كالتعامل مع مسألة ثقافة الحريات والحقوق العامة التي سادت المجتمع الدولي.

وفرضت تأثيرات مباشرة وتوجهات جديدة نحو تدشين سياسة قائمة على التعاون والاتفاق مع الدول الإقليمية والسعي نحو التقليل من قضايا الصدام، ومواجهة المشكلات والخلافات القائمة والمحتملة مع كافة الدول المجاورة.[1]

حددت المواد الدستورية والقانونية الخاصة بالسياسة الإيرانية بأربع مواد من الفصل العاشر (152،153،...155) بالاستقلالية التامة عن القوى الخارجية وعدم الانحياز لأي دولة مقابل الدول المتسلطة، كما نصت 153 على وجوب منع أي معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثورات الاقتصادية والثقافة والجيش والشؤون العامة الأخرى.[2]

ولفهم المحدد السياسي سوف نتطرق إلى متغيرين مهمين هما:

- متغير الإصلاح ومتغير السياسي الحزبي.

أولا/ متغير الإصلاح: يعتبر متغير الإصلاح السياسي من أبرز المؤثرات الهامة التي تسود الشكل العام لطبيعة التعاطي مع مستلزمات الواقع المفروض والتفاعل بين النظام الحاكم والنخب الحاكمة في إيران، فرموز الإصلاح في إيران هم من كانوا متشددين في بداية العقد الأول من قيام الثورة الإسلامية وهم يمثلون قرابة 18 حزبا ومنظمة ذات برامج وتوجهات متعددة.

لقد ظهرت رموز للحركة الإصلاحية بشكل واضح في حكومة الرئيس محمد خاتمي إثر نجاحه في الانتخابات عام 1997، حيث شغلوا آنذاك مناصب حكومية برلمانية، علما أن (هاشمي رفسنجاني) كان قد خطى خطوات إصلاحية دفعت نحو تكوين

1 - محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص 450.

2 - رائد حسن زغير، المرجع السابق، ص 10.

كتل ائتلافية قوية ضمن معتدلين من التكنوقراط وغيرهم، وفي ظهور مجموعة من منظومة النظام الحاكم تسمى (كوادر البناء).

كما أن مواصفات الحراك السياسي الذي يحمله فكر الرموز الإصلاحية يشيد على ضرورة الأخذ بإفرازات التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية والدولية.

ومن أسباب ظهور التيار الإصلاحي في إيران:

- رحيل مرشد الثورة الإيرانية (خامينى) ومنه انتهت فكرة التقيد بالشخصية التي تعتبر رمز الثورة ومرجعيتها الأصلية.

- ظهور جيل النخبة السياسية يتسمون بمزايا وصفات متوائمة في الفئة العملية منها ومن القاعدة الاجتماعية والعائلية المدعومة من رجال الدين المناضلين أمثال(موسوي وخاتمي).

ثانيا/ المتغير السياسي الحزبي: إن واقع الأحزاب في إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية فإنها تتسم بالفراغ الإيديولوجي نتيجة المحددات القانوني لتأسيس الأحزاب وشروط أبرزها الإيمان الديني والإذعان لمبدأ (ولاية الفقيه) كأساس لمبدأ الحكم في إيران.[1]

وبشكل عام يمكن توضيح ملامح الحياة الحزبية في إيران منذ قيام الثورة عام 1979 إلى الآن على النحو التالي:

- الحياة الحزبية: وبالتالي السياسة في إيران تخضع إلى توجهات إيديولوجية ذات مضمون واحد، يتمثل في المعتقد الديني (الإسلامي) والتسليم بشرعية ولاية الفقيه وأن الاختلاف بين الأحزاب والتيارات السياسية يكمن عند فكر: الولاية المطلقة، أو في تحديد الصلاحيات.

1 - رائد حسن زغير، المرجع السابق، ص 10.

- إن أغلب الرموز الإصلاحية والعناصر الحزبية ذات أصول محافظة، تؤكد على الدوام انتمائها للثورة، إلا أن التوجه نحو الانفتاح الدولي ومواجهة تحديات العزلة هي أولويات الطرح لدى التيارات الحزبية والإصلاحية. [1]

- إن التيار السياسي الذي يقوده أحمد نجاد رئيس الجمهورية الإيرانية منذ 2005 يستند على القناعة المطلقة بجدوى تعددية التوجهات والأحزاب التي قد تؤدي إلى عدم الانسجام والتماسك المجتمعي الذي سيقوض، وبالتالي هيبة الدولة الإيراني على المستووين الداخلي والدولي.

وبناءا على ما تقدم نجد أن المحدد السياسي الحزبي في إيران مازال محدودا في عملية الإصلاح الداخلي في المنظومة السياسية التي تقود إيران في عهد ثورة الجمهورية الإسلامية.

المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية.

إن كل دولة تتأثر بمجموعة من المحددات الخارجية التي يقصد بها مجموعة الوحدات المتواجدة داخل النسق الدولي من خلال عملية التفاعل بينها وتتميز بالترابط والتداخل بين هاته الوحدات، وأن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، فهاته الوحدات تلعب دورا بارزا في تحديد السياسة الخارجية لأي بلد كما هو الحال للسياسة الخارجية الإيرانية،[2] وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أربعة وحدات فاعلة ومهمة في الشرق الأوسط، وحدتان إقليميتان في المنطقة (تركيا، واسرائيل) ووحدتان دوليتان (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية)، ولا يمكن إغفال دور الوحدات الأخرى، وجاء ذكرنا لهاته الوحدات آنفة الذكر لدورها الكبير في توجيه وتحديد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

1 - محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص 451،452.

2- مثنى على المهداوي ،واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد 38 ، بغداد ، 2009 ، ص 112.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية.

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا كبيرة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل تغيير سياستها والنظام السياسي فيها، فالعلاقات الأميركية الإيرانية كانت متوترة بسبب أزمة الرهائن التي حصلت عندما قام مجموعة من المتظاهرين باقتحام السفارة الأمريكية واحتجاز أفرادها كرهائن، إضافة إلى الملف النووي الإيراني.[1]

فكلا الملفين جعلا العلاقات الأمريكية الإيرانية تتوتر إضافة إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية إيران دولة داعمة للإرهاب والمنظمات الإرهابية كحزب الله.

إن إيران وبعد تزايد نفوذها في سوريا واليمن ولبنان وتوجهاتها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وبروز برنامجها النووي، تعد العدو الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وصنفت من الدول الداعمة للإرهاب.

فاستنادا إلى تصريحات الرئيس الأمريكي " أوباما" والتي جدد من خلالها العقوبات الأمريكية على إيران إذ أعلن أن طهران تهدد السلام العالمي والأمن في العالم.[2]

أعرب البيت الأبيض عام 2002 عن قلقه الكبير بشأن المصانع النووية الإيرانية وأنه يمكن استخدامها لإنتاج أجزاء من أسلحة نووية.[3]

وهكذا فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر مستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وذلك بالضغط على الوكالة الدولية لإيجاد المبررات التي تحول الملف النووي إلى مجلس الأمن لإعادة العقوبات على إيران وتجريدها من كل المقومات الحيوية، وبالتالي الحد من دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و إرهاق كاهل الدولة الإيرانية بالعقوبات.

---

1 - رائد حسن زغير، المرجع السابق، ص 34،35.

2 - المرجع نفسه، ص 39،40.

3 - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية (1979-2011)، ط1، عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص374.

المطلب الثاني: روسيا.

يعتبر النظام الروسي فاعل مهم في البيئة الدولية من خلال إرثه السوفييتي ودوره في مجلس الأمن، وبحكم الأهمية الإستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة فروسيا هي الأخرى شهد لها مواقف وتدخلات في المنطقة من شأنها تحديد الدور الإيراني.[1]

فبالرغم من الخلافات بين البلدين في العقود الماضية حول المصالح في بحر قزوين إلا أن روسيا اعتمدت على تعدد المواقف مع إيران فكل ملف تعالجه بوجهة نظر مختلفة، فعلاقات روسيا بإيران علاقات مهمة، وتبقى رهينة المصالح الروسية وهو ما يرهن فاعلية الدور الإيراني.

فالتعاون بين البلدين يعود إلى تاريخ التفاوض الإيراني مع روسيا لإكمال محطة الطاقة النووية " بوشهر" خصوصا أن الشريك الروسي يقدم أحسن عروض على هذا الصعيد، فهي لا تبني المفاعلات فحسب بل تزود طهران بالوقود النووي.

وبعد اندلاع ثورات الربيع العربي والأزمة السورية وضح للعيان التقارب الروسي الإيراني في هذا الملف والوقوف إلى جانب النظام السوري وبحكم هذا التوجه الموحد في الأزمة سيعزز العلاقات بين البلدين.

المطلب الثالث: تركيا.

تعتبر تركيا المنافس التقليدي والإستراتيجي لإيران في المنطقة وهذا التنافس المذهبي الديني، شيعية صفوية إيرانية مع إمبراطورية عثمانية سنية وكل طرف يحاول بسط نفوذه في المنطقة.

فتركي لها مجموعة من الخصائص التي بموجبها تكبح الدور الإقليمي الإيراني:

- القبول التركي لدى جميع دول المنطقة عكس التواجد الإيراني.

1 - أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 375.

- توافر تركيا على إمكانيات عسكرية وسياسية وعقائدية من شأنها تحديد التوسع الإيراني[1].

- عدم منافسة تركيا النظام العربي ولا أية دولة عربية أخرى، فل خلافات مع هاته الدول ولا توجد أي حسابات بينهما.

فمنذ انهيار النظام العراقي 2003 في حرب الخليج الثالثة بدأت تركيا تتمدد في سياستها داخل الإقليم، وقامت بربط علاقات مع عدة دول عربية خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية* إلى الحكم عام 2002، فاتسمت العلاقات بحل بعض النزاعات تارة والتعاون الاقتصادي تارة أخرى.

إلا أن اندلاع الثورات العربية فزادت حدة المرد التركي على لمستوى الإقليمي، كل هذه المستجدات بطبيعة الحال ستحد من دور إيران بل وتنافسه في دوره الإقليمي في الشرق الأوسط وهذا ما لمسناه من تنافس للنفوذ في بعض الدول التي اندلعت فيها الثورات العربية ، سوريا، اليمن...إلخ.

المطلب الرابع: اسرائيل .

ترتكز إسرائيل على استراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ اتجاه الشرق الأوسط، فهي تسعى لأن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الإقليم وتقوم سياستها على:[2]

1 - أحمد سليم حسين زغرب، المرجع السابق ، ص 114.

* - حزب العدالة والتنمية: هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع تيار معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، يقول البعض أنه ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، ولا يحمل الشعارات الإسلامية في خطاباته السياسية، يقول انه حزب محافظ يرأسه رجب طيب أردغان وصل إلى الحكم عام 2002.

[2] - رائد حسن زغير، المرجع السابق، ص 47،48.

- إحداث تفوق عسكري تكنولوجي إسرائيلي وفي مقدمته السلاح النووي وتحريمها على دول الشرق الأوسط.

- حماية الأمن القومي الإسرائيلي وضرب أي محاولات لبناء قدرات نووية هذا ما لمسناه من العقوبات المنفذة ضد إيران.

- يعمل الكيان الصهيوني على تحطيم أي قدرات عسكرية والقوى الفاعلة إقليميا كإيران وتركيا، فهو يحاول بسط سيطرته على الشرق الأوسط.

- فعلى صعيد الثورات العربية هناك من يقول أنها تهديد للكيان الصهيوني إلا أن المحللين أثبتوا أن الثورات العربية جاءت بمباركة أمريكية صهيونية وبإشرافهم للحفاظ على أمن إسرائيل.

- تحتل إسرائيل مكانة في الشرق الأوسط، حيث يلعب اللوبي الصهيوني دورا بالغا ومؤثرا في توجهات السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ولاقت دعما كبيرا على كل الأصعدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية قام أحمد نجاد بقطع علاقاته مع إسرائيل وغلق السفارة الإسرائيلية بطهران وتعويضها بسفارة فلسطين، إذا فالكيان الصهيوني يشكل عائق ومحدد للدور الإقليمي الإيراني في المنطقة.

خلاصة الفصل

- الدور الإقليمي سلوك منتظم تنتهجه الدولة اتجاه محيطها الإقليمي انطلاقا من المحددات الداخلية والخارجية التي تبلور هذا الدور .
- تمتلك إيران موقعا جغرافيا وإمكانات اقتصادية وعسكرية تؤهلها لان تلعب دور إقليمي بارز في الشرق الأوسط دون أن ننسى العمل الإيديولوجي المذهبي والقومية الفارسية كل هذا يسير وفق وعلى حساب المصالح الوطنية .
- تؤثر البيئة الإقليمية والدولية على دور إيران في الشرق الأوسط فإقليميا معظم دول الجيران لا تربطها بها علاقة جيدة ، أما دوليا تتعرض إيران لضغوطات دولية بفعل تمدد الدور الإيراني في المنطقة خصوصا في سوريا بعد الثورات العربية ودعمها الكبير لنظام الأسد .

الفصل الثالث

الدور الإقليمي الإيراني اتجاه الثورة السورية

المبحث الأول: الثورة السورية الأسباب والمواقف الإقليمية والدولية منها

المطلب الأول: التعريف بالثورة السورية:

المطلب الثاني: أسباب الثورة السورية.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية السورية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية السورية.

المطلب الثاني: موقف إيران من الثورة السورية.

المطلب الثالث: أسباب تأييد إيران للنظام السوري.

المبحث الثالث: الدور الإيراني في دعم النظام السوري.

المطلب الأول: وسائل التدخل الإيراني في دعم النظام السوري.

المطلب الثاني: تحديات التدخل الإيراني في سوريا

المطلب الثالث: مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في سوريا.

خلاصة الفصل:

اتخذت إيران مواقف متباينة من حالة التغيير في المنطقة العربية فلكل ثورة وموقفها الخاص بها ففي **تونس** أعلنت إيران عن موقفها رسميا اتجاه الثورة التونسية من خلال بيان من وزارة الخارجية يشير إلى أن المهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية [1] وقال نجاد أن الشعب التونسي اسقط الديكتاتورية بشعارات إسلامية [2] .

أما **ليبيا** أيدت إيران الثورة الليبية ضد القذافي رغم رفضها التدخل الخارجي إلا أنها قدمت مساعدات إنسانية للثوار الليبيين قبل سقوط طرابلس وهذا ما صرح به وزير الخارجية الإيراني ، وبدوره تلقى الرئيس نجاد رسالة شكر من المجلس الوطني الانتقالي على الدعم الذي قدمه والمساعدات التي أرسلها [3]

وفي **مصر** سارع النظام السياسي الإيراني إلى تبني موقف مؤيد للثورة الشعبية المصرية وقال خامينئي أن المصريين ثاروا ضد عميل اسرئيل ومطيع أمريكا [4]

وفي اليمن دعمت إيران الثورة التي رأت فيها خدمة لمصالحها ومصالح حلفائها في اليمن (جماعة الحوثي) وان اليمن امتدادا لمشروع إيران الإقليمي بإشراف الحرس الثوري [5]

1- محمود علي عبدة، الثورة التونسية، الأسباب عوامل النجاح النتائج، الهيئة المصرية القاهرة: نقلا عن الموقع : https://ar-ar.facebook.com/TunisiaLeaks/posts/872977552767838:0- 2018/01/12 تاريخ الاطلاع.

2 -المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011: إيران والثورتان التونسية والمصرية، الدوحة: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Iran_and_the_Tunisian_and_Egyptian_Revolutions.aspx . 2018/03/30

3 - إيران تؤكد مساعدة الثورة الليبية قبل سقوط طرابلس: http://www.academia.edu/5087331, /20/12/2017 .

4- فهد مزيان خزار الخزار، أبعاد الموقف الجيو استراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية، (ثورتي تونس ومصر أنموذجا) مجلة البصرة، المجلد 38، العدد(1)،(2013)، ص 267.

5- سعد القويعي، حقيقة الدور الإيراني في اليمن، جريدة الجزيرة السعودية: www.al-jazirah.com/2017/20171111/writers_rai.htm16-03-2018.

أما في **البحرين** فعرف التأييد للثورة البحرينية اكثر تصعيدا من الثورات السابقة وحشدت إيران كل أجهزتها الإعلامية والسياسية والدبلوماسية من اجل دعم الثورة وتأكيد شرعية مطالبها ورفض تدخل السعودية [1]

أيدت إيران معظم الثورات العربية ويعود ذلك للتوتر القائم بين الأنظمة العربية والنظام الإيراني، ورأت انه حان الوقت لبناء علاقات مع الأنظمة الجديدة في حال سقوط هاته الأنظمة، وهذا على خلاف موقفها من الثورة السورية لان النظام السوري حليف استراتيجي لها ويحقق مصالحها وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل الذي نستهله بالتعريف بالثورة السورية وأسبابها ثم المواقف الدولية والإقليمية منها ونتطرق الى طبيعة العلاقات الإيرانية السورية والدور الإيراني في دعم النظام السوري .

المبحث الأول: الثورة السورية الأسباب والمواقف الإقليمية والدولية منها

قبل الشروع في تحليل الدور الإقليمي الإيراني في سوريا نتطرق أولا الى الثورة السورية وأسبابها والمواقف الدولية منها.

المطلب الأول: التعريف بالثورة السورية:

فور اندلاع الاحتجاجات والثورات العربية ضد نظمها السياسية، فحصر النظام السياسي في سوريا أن ما حدث هو تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية، مستبعدا انتقال الاحتجاجات الى سوريا داعيا حكام العرب الاستجابة لمطالب شعوبهم على لسان " بشار الأسد".

انطلقت الثورة السورية 15 مارس 2011، بانتفاضة شعبية ضد الفساد والقمع وبعد قيام بعض طلاب مدارس درعا بالكتابة على جدران المدرسة، احد العبارات تنادي بإسقاط النظام فقامت قوات الأمن السورية باعتقالهم، الأمر الذي أدى إلى تحرك نشطاء

1- فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، الدوحة، قطر :المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، 2011، ص 8،9.

وشباب مواقع التواصل الاجتماعي ودعوتهم للتظاهر والاحتجاج على مصير التلاميذ المعتقلين.

وتعامل النظام معها بعنف، مما أدى الى توسع مطالب المحتجين وخروج آلاف المتظاهرين في العديد من المحافظات السورية، مما أجج الأوضاع وادخل البلاد في حرب أهلية.[1]

حاول النظام في بادئ الأمر تهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل إقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة.

دفعت هاته التنازلات إلى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيئ للأجهزة الأمنية نقص من مصداقية الإجراءات الحكومية، المعلنة لدى الشعب السوري.

وتضاعفت أكثر بعد وصف النظام للمعارضة بأنهم ليسو أكثر من خليط متداخل من المجرمين والأصوليين الإسلاميين والمجموعات الإرهابية والمسلحين المندسين المرتبطين بأجندات خارجية هدفهم إثارة الفتنة الطائفية في سورية واختار النظام الحل الأمني منذ بداية الأزمة وتمكن من تعبئة قوى عسكرية وشبه عسكرية وزجها في الأزمة، ثم تحولت بمرور الوقت إلى صراع داخلي مسلح يستند إلى دعم إقليمي ودولي لطرفي النزاع.

المطلب الثاني: أسباب الثورة السورية.

لقد بدأت الثورة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، ويمكن ذكر تلك الأسباب في:

1- **استبداد السلطة السياسية**: إذ نجح النظام في إقامة نظام سلطوي معتمدا سياسيات مركزة عملت على إنتاج مختلف شرائح المجتمع انطلاقا من السلطة أي التي تخدم مصالحها وبنت لنفسها حاملا مجتمعيا خاصا، مما مكن النظام السوري من وضع يده على

1 - قريشي جويدة المرجع السابق ، ص29.

موارد الدولة والمجتمع من أجل بناء حقله المجتمعي الذي يحتكر السلطة السياسية وتتحكم قيادته بالسلطة والثروة ووسائل السيطرة السياسية مثل المؤسسة العسكرية الأمنية والحزبية ووسائل الإعلام والجامعات والمدارس ودور العبادة والنقابات وغيرها.[1]

كل ذلك دون مراعاة اهتمامات الشعب وآماله وكبح جماح مطالبه ودفعه إلى الجري وراء لقمة العيش بفعل استنزاف ثروات البلد، وتهريبها بشكل أرصدة في البنوك الأجنبية أو إلى استثمارات في شركات متعددة الجنسيات مما خلق الهوة بين الشعب والحكام.

وحصر السلطة في شخص الرئيس الذي يرفض التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.[2]

2- **تحييد الطبقة الوسطى وإخراجها من الساحة السياسية**: مما يعني تهميش القوى الفكرية والثقافية القادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي أو تغيير وتعبئة قدرات وطاقات مجتمعية كان من المحتم أين تبقى معطلة دون دور هذه الطبقة القيادي والطليعي، وإعادة إنتاج المجتمع انطلاقا من السلطة في ظل استحالة وقوع ثورة برجوازية أو عمالية في بلد متخلف تتصف طبقاته البرجوازية والعمالية بضعفها وافتقارها إلى النضج.[3]

3- **أزمة الشرعية**: لقد طالب الشعب السوري سابقا إلغاء نظام توريث السلطة والتغيير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ

1 - ميشيل كيلو، سورا: <<محاصرة الديمقراطية >>، مجلة المستقبل العربي، العدد 399،(2012)، ص 137،138.

2 - سهام فتحي أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية، 2011-2013، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 37،38.

3 - ميشيل كيلو، المرجع السابق، ص 138،141.

الأسد جيدا لسيناريو توريث السلطة لأبنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه، وقبل السوريون التوريث بقوة السلاح.[1]

4- **تراجع سيادة القانون**: فشلت القوانين في سوريا كما في باقي الدول العربية في إقامة التوازن بين السلطة والحرية، بل اتجهت إلى تقوية كفة السلطة السياسية وإضعاف كفة الحرية فضلا عن عدم قدرة النصوص القانونية على تطبيق قاعدة " حيث توجد السلطة توجد المسؤولية" مما نجم عنه عدم التساوي في الخضوع للقانون، وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبير عن تطلعاتها وإمكانياتها وما أسهم في ذلك التوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري.

5- **تدهور الأوضاع الاقتصادية**: عانت القطاعات الاقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أفضى إلى تراجع دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام الذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية.[2] إضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من جسامة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وندرة المياه والارتباط الوثيق بين الفقر وسوء إدارة الموارد الطبيعية، لم تتمكن الحكومة السورية من التصدي بشكل كاف للتحديات البيئية الرئيسية وما تلاها من الفقر والهجرة الداخلية، لما يقارب 300 ألف مواطن، ويعاني الاقتصاد السوري من سوء الأداء المؤسساتي وانخفاض

1 - سهام فتحي أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 38.

2 - المرجع نفسه ، ص 40.

الإنتاجية وضعف خلق فرص العمل وتزايد الفقر والتنمية الإقليمية غير المتوازنة مما يكشف عن تحديات هيكلية عميقة تواجه الاقتصاد السوري.[1]

6- **دور وسائل الإعلام**: أدت وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك وتويتر دورا كبيرا في سقوط الأنظمة في كل من تونس ومصر وقد تحول هذا النوع من الإعلام إلى الوسيلة الوحيدة لنقل الأخبار حول الاحتجاجات في سوريا، حتى تحول الاعتقاد بأن شبكات الواصل الاجتماعي زهي محرك الثورات ضد الدكتاتوريات والمساهمة الرئيسي في اندلاعها.

وهناك من يرى أن هذه المواقع قامت بدور "التعبئة الاديولوجية" في الثورات (عزمي بشارة)، كما أن قدرتها في تجميع الناشطين والتنسيق بينهم هي الأهمية الكبرى التي تكتسيها هاته المواقع.

إضافة إلى القنوات الفضائية التي لعبت دورا مهما في عملية توسيع وتسريع التعبئة الاجتماعية من خلال تغطيتها اليومية والمستمرة للأحداث في الدول العربية.

7- **انتشار الفساد**: تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، تشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة.[2] وتنوعت أشكال الفساد من رشوة ومحسوبية والواسطة ومنح أعضاء حزب البعث والمسؤولين الكبار في الدولة امتيازات وصفقات.

يتبن لنا من خلال عرضن لأهم المتغيرات الداخلية أنها لعبت دورا هاما في تحريك الطبقة الوسطى وإعطاء مساحة للمشاركة في الحياة السياسية، ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة إلا أن السبب المباشرة لاندلاع الأزمة السورية هو:

---

1 - ربيع نصر، زكي محشي، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري للبحوث الإستراتجية، جانفي 2013، نقلا من الموقع: www.scpr-syria.org تاريخ الاطلاع 2018/04/15.

2 - سهام فتحي أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 40.

- اندلاع موجة الثورات العربية 2011 (تونس، مصر).

- اعتداءات الشرطة بقسوة على المتظاهرين سلميا فيفري 2011.[1]

- اعتقال أطفال درعا بسبب الكتابات الحائطية التي تنادي بإسقاط النظام.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية.

فور اتساع رقعة الاحتجاجات من سنة لأخرى اختلفت مواقف القوى الإقليمية ما بين الحذر والترقب والتأييد والإعلان المؤيد والصريح لما يجري على الساحة السورية، وهو ما سنعرضه في هذا الجزء من البحث من خلال إبراز أهم مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة.

1- **الموقف الروسي**: تعد سوريا آخر معاقل التواجد اللوجستي لروسيا في الشرق الأوسط خاصة بعد تقلص نفوذ الاتحاد السوفييتي سابق.

وتملك روسيا أكبر قاعدة عسكرية لها في محافظة طرطوس تعد بمثابة القاعدة المتقدمة لمراقبة الحركة الأمريكية والغربية في مناطق النفط الحيوية ومنطقة القرن الإفريقي وشمال المتوسط لذلك تعمل الحكومة الروسية على تأييد النظام السوري بكل الأشكال.[2] وامتداده بكل أنواع الدعم، وقد كان الموقف الروسي واضحا منذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث في سوريا إذ أيدت النظام السوري وإجراءاته ضد المعارضة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، وعلى الصعيد السياسي استخدمت روسيا الفيتو ضد قرارات الإدانة أو التدخل العسكري الغربي ضد النظام السوري، ويعود أسباب كل هذا الدعم إلى:

- لا تريد روسيا الخروج من سوريا دون مكاسب، كما خرجت من ليبيا.

- تشكل الأراضي السورية قاعدة متقدمة لروسيا في مراقبة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

---

1 - أسباب الثورة السورية: نقلا من الموقع الإلكتروني:
www.lovely0smile.com/Msg-5592.htm01-2018l 2018-04-15

2 - جمال واكيم، صراع القوى الكبرى في سوريا، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة ، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص 209.

- الحد من النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط.

- عدم إضعاف الحليف السوري- الإيراني لمنافسة التأثير الأمريكي في العراق.[1]

2- الموقف الأمريكي:

تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الضابط والمحرك الأساسي للأحداث في سوريا سواء تعلق الأمر بالموقف من المعارضة السورية أم الموقف اتجاه الآراء والحلول الدولية داخل مجلس الأمن الدولي، أو الساحة الأوروبية.

فبالرغم من تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للمعارضة السورية ظاهريا وانتقاد النظام السوري والدعم الروسي له لكن الموقف الأمريكي لا يثبت هذه الحقيقة، فالموقف الأمريكي تحكمه جملة عوامل إستراتيجية أمنية يمكن إجمالها في:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في التدخل العسكري في سوريا بعد تجربتها في العراق.[2] وأفغانستان وإرهاق كاهلها جراء هاته الحروب التي أخذت الدرس من الخوض فيها. والوضع الحالي(الانتخابات الأمريكية) مما جعل من الإدارة الأمريكية مترددة حيال التدخل العسكري.

- تحصد الولايات المتحدة الأمريكية ثمرة السكوت على نظام بشار لتقديم تنازلات بتسوية الصراع الإسرائيلي السوري.

- إن أمريكا يبدوا غير راغبة بإثارة كل من روسيا والصين اللتان تملكان أوراق فاعلة في مناطق التواجد الأمريكي خارج الأراضي الأمريكية.

- إن التدخل العسكري المباشر والإطاحة بحكومة الأسد ربما سيكون له انعكاسات على الرأي العام العالمي.

1 - أحمد الطويل، روسيا الشرق الأوسط حسابات الكسب والخسارة، (دط)، القاهرة: دار النهضة ،2012، ص 22.

2 - أحمد عبد الباسط، صراع القوى العظمى الجديد،، القاهرة: دار الأحمر 2012، ص 34.

3- الموقف التركي:

كانت تركيا من أكثر المتأثرين بالأحداث السورية فهي تتشارك مع سوريا بثمانمائة وخمسين كلم ومتخوفة من نقل الاحتجاجات والأحداث الأمنية إلى أراضيها فأعلن الرئيس رجب طيب اردوغان عن رفضه سياسات القمع المتخذة من طرف النظام السوري على المحتجين وانه لن يقف إلى جانب النظام السوري.

أدركت تركيا التي تتعامل بحذر مع معطيات الأزمة السورية انه لن يكون بمقدورها أن تبقى بمنأى عن الأحداث الجارية في المنطقة من جهة والوقوف الى جانب حقوق الشعوب في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد من جهة أخرى، لذلك كانت سياستها تبدو في الظاهر مزيجا لكن في الباطن متجانسة كونها تصب في خدمة مصالح تركيا الإستراتيجية وتذكر منها:[1]

- اختلاف وجهتي نظر الجانبين من حل الصراع العربي- الإسرائيلي.

- طبيعة الحكومة التركية (الإسلامية) التي تغازل المعارضة السورية واحتضان اللاجئين السوريين وإقامة أعضاء المجلس السوري على الأراضي التركية.

- المشاكل العالقة بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكردي التركي لذلك أيدت تركيا رسميا وشعبيا المعارضة السورية وذك نابع من الرغبة في لعب دور كبير على الساحة العربية والإسلامية خاصة في ظل تراجع دور الدول العربية الفاعلة (العراق، مصر).[2]

وعرف الدور التركي تراجعا مع تطور الأحداث على الساحة السورية وعدم إثارة حلفاء النظام السوري (روسيا وإيران) لذلك يتراجع الموقف التركي يوميا بعد آخر خصوصا بعد عدم تأييد المجتمع الدولي في مجلس الأمن لطلب تركيا بتدخل عسكري

1 - جمال واكيم، المرجع السابق، ص 206.

2 - المرجع نفسه، ص 27.

مباشر، ومنه سيبقى الموقف التركي مساقا وراء المواقف الدولية دون أن يكون هناك وضوح وموقف جازم اتجاه الأزمة السورية.

4- الموقف القطري والسعودي:

تقود كل من السعودية وقطر ومعهم دول الخليج للإطاحة بالنظام السوري الذي يعتبر من أهم الأنظمة العربية الموالية لإيران.

وقد تدخلت دول الخليج في الأزمة السورية من بدايتها بإدانة النظام السوري من الممارسات القمعية ضد شعبه.

وبما أن قطر لا يمكنها التدخل بشكل مستقل في مجريات الأحداث في سوريا طالما لا يوجد إجماع دولي على التدخل المباشر فانتهجت دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية التي ترأستها في اللجنة المكلفة بالتعامل مع الأزمة السورية التي عكست الموقف القطري الذي أسفر عن مبادرة عربية لخروج سلمي لنظام الأسد وصياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد.[1]

لقد استخدمت كلا الدولتان أدواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري، من إدارة آلتها الإعلامية بحرفية بالغة محاولة تشويه صورة النظام السوري، ونسقت جهودها الدبلوماسية كتعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، وسحب المراقبين العرب من أراضيها وتعاونت مع الو م أ لقديم الأسلحة للمعارضة السورية والحوافز النقدية للمنشقين ودعت إلى التدخل العسكري الخارجي لإنهاء الأزمة.[2]

شهدت سوريا أكبر انتفاضة عرضة للتدخل الأجنبي الخارجي لا سيما الدولي والإقليمي، إن اللاعبين الخارجيين يسهمون بمفاقمة الوضع في سوريا ويصعبون من

1 - ابتسام محمد العامري، الأزمة السورية- قراءات في البعد الإقليمي ، مجلة الكوفة، العدد 18، ص 228.

2 - المرجع نفسه ، ص 229.

مهمة إيجاد الحل للأزمة السورية عبر تمسك بعضهم بمصالحه الخاصة أي بمنظور الربح والخسارة.[1]

انقسمت القوى الإقليمية الفاعلة بالأزمة السورية إلى طرفين، طرف مؤيد لنظام الأسد وطرف معارض له يدعم المعارضة.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية السورية.

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى الثورة السورية وأسباب اندلاعها سوف نعالج في هذا المبحث الثاني طبيعة العلاقات الإيرانية السورية الذي يعكس موقف إيران منها ،ونستذكر أسباب تأييد إيران للنظام السوري .

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية السورية.

لم تكن العلاقة القوية بين إيران وسوريا وليدة انتصار الثورة الإيرانية بل أنها تضرب جذورها في تواريخ أسبق من ذلك عقب تصادم الفكرتين القومية العربية والقومية الفارسية، فبعد حدوث التصادم بين جناحي حزب البعث في كل من سوريا والعراق بعيد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكان ذلك دافعا قويا لقادة دمشق من أجل تقوية العلاقة مع إيران وأقيمت علاقات اقتصادية 1974م وقيام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة لطهران 1975. وبعد انتصار الثورة الإيرانية 1979 توطدت العلاقات خاصة بعد اتهام بغداد لدمشق بتدبيرها محاولة انقلاب ضدها مما جعل سوريا تتقارب مع إيران أكثر وصل إلى حد تأييدها الكامل في حربها ضد العراق.

وبعد أن بدأت الشكوك حول نية إيران لتصدير الثورة إلى دول الجوار اتخذت بعض الدول الإقليمية مواقف معارضة ومعادية لإيران إلا أن النظام السوري وقف إلى جانب الثورة الإيرانية.[2]

---

1 - ابتسام محمد العامري ، المرجع السابق، ص 230.

2 - موسى الغرير، العلاقات العربية الإيرانية (السورية- الإيرانية أنموذجا)،(دط)، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص25 .

وهناك العديد من الأسباب التي قادت لتوطيد العلاقات بين سوريا وإيران والتي وصلت إلى حد التحالف ومنها:

- العداء بين النظامين السوري والعراقي.

- الأهداف المشتركة التي تجمع سوريا وإيران بلبنان خصوصا الطائفة الشيعية العلوية التي لعبت دورا هاما في تطوير العلاقات السورية الإيرانية والتحالف بين البلدين.

- ظهور حليف قوي محتمل لسوريا بعد انتصار الثورة الإيرانية ضد إسرائيل بعد اختلال التوازن الإقليمي وخروج مصر من الصراع وتوقيعها معاهدة كامب ديفد.

هذا الحلف الذي تبحث عنه سوريا مع إيران بغية إحداث التوازن الإقليمي بعد العزلة الإقليمية التي شعرت بها سوريا.

- وقياسا على ذلك فلا يوجد رغبة لدى أي من الطرفين في الاستغناء عن هذه العلاقة لا سيما إذا ما أخذنا بالحسبان الميزة البرغماتية في سياستها وقدرتها على صياغة علاقات جديدة مع الغرب أو غيره مع الحفاظ على علاقات قوية مع بعضهما.

فمن المنظور السوري كان تحالفها مع إيران يعطي سوريا ثقل موازين على النظام العراقي ووسيلة ضغط ضد النظام العراقي، وضد إسرائيل ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ في أوساط الطائفة الشعبية بلبنان، ودعم مادي ومعنوي واقتصادي وعسكري.أما من الجهة الإيرانية لسوريا فهي وسيلة ربط إيران بالطائفة الشعبية بلبنان ووجود شريك حيوي عربي يقلل الاستقطاب السني- الشيعي في الساحة العربية ووسيط مع جميع الدول العربية وكذلك مصدرا للدعم العسكري والاقتصادي.[1]

1 - عياد البنطجي، التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله، الحوار المتمدن، نقلا من الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321/ 23/12/2017.

المطلب الثاني: موقف إيران من الثورة السورية.

في ضوء الرصد للموقف الإيراني من لثورة السورية بالإمكان القول أن هذا الموقف كان ثابتا في دعم النظام ومتدرجا فيما يخص الانتفاضة السورية من التجاهل إلى اتهام المتظاهرين ونسبها إلى المؤامرة الخارجية التي تحاك ضد النظام السوري، وتبنى وجهة نظر النظام السوري كليا إلى السعي لإيجاد مخرج لها.

وقد أعلنت إيران منذ بداية الثورة السورية المندلعة في 2011/03/18 موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته للثورة الشعبية، وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية السورية وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري ووصف الانتفاضة بالفتنة الشعبية.

ويمكن لأي متابع لوسائل الإعلام الإيرانية الرسمية ملاحظة مدى الدعم الإيراني للنظام السوري والتزام بنشر أخبار والرواية الرسمية للأحداث.

وقد وصل حجم التأييد الرسمي الإيراني للنظام السوري إلى أعلى درجات الهرم السياسي الإيراني ولم يظل أي مسؤول إيراني لم يعلن تأييده للنظام السوري ونسب ما يحدث في سوريا إلى إسرائيل والغرب.

فالتأييد الإيراني للنظام السوري كمحاولة استباقية لحماية التهديد للمصالح والحسابات الإقليمية.

وقال مرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي خلال لقائه أردوغان نهاية شهر مارس 2012 في طهران " نحن لا نتراجع عن دعمنا لسوريا وستستمر بوقوفها خلف نظام بشار الأسد بكل إمكانياتها"، معتبرة سوريا محور المقاومة معلنا رفض بلاده لأي مشروع أمريكي لتغيير النظام في سوريا، " ونحن ندعم الإصلاحات في سوريا، والتي ينبغي لهذه الإصلاحات أن تستمر".

وقد برر خامنئي ازدواجية الموقف الإيراني من الثورات العربية ومعاداة الثورة السورية بالقول "إن هذا مخطط أمريكي صهيوني، ونحن نؤيد الحركات الشعبية لا تلك

التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني وإذا كانت هناك ثورة من تخطيط غربي، فنحن لا نقف إلى جانب هاته الحركات".[1]

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد فقد قال بأن المستكبرين يستهدفون سوريا لإنقاذ إسرائيل جاء ذلك خلال لقائه نائب وزير الخارجية السوري في طهران، وأوضح نجاد أن الحكومة السورية لم تواجه معارضة داخلية وفقط بل في الحقيقة هو مخطط عالمي واضح ضد سوريا ولد أصبح اليوم واضحا ومكشوفا للجميع، بأن المستكبرين يسعون لضرب إيران وسوريا تحت شعار الحرص على حرية الشعوب والدفاع عن حقوق الإنسان.

وأنقذ الرئيس موقف الجامعة العربية إزاء قضايا سوريا ومقترحها بالتزام الديمقراطية في الوقت التي لم تجر الكثير منها أي انتخابات لحد الآن، وأضاف أن الدول التي لا تملك النفط والثروة لم يكن الغربيون ليعيروا لهم أي اهتمام.[2]

وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية محمد رضا رحيمي، إلى وصف ما يجري في سوريا بمؤامرة " القوى الاستكبارية" ورأى أنها إجراء فاشل ووصل إلى طريق مسدود وقال رحيمي خلال لقائه في طهران وزير النفط والثروات المعدنية السوري سفيان علاو وإن انتصار ورفعة سوريا هو ما تتمناه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وصرح أن إيران وسوريا بلدان حليفان ولا يفترقان مؤكدا أن إيران تقف إلى جانب البلد الصديق والمسلم سوريا باستمرار وفي كافة الظروف واصفا الثورة السورية بأنها: "بعض أعمال الشغب التي تحدث في سوريا بتحريك من القوى الاستكبارية" وقال أن "النظام الاستكباري يقود هذه الأحداث وإن تدخل الأعداء واضح تماما فيها".[3]

---

1 - علي حسين باكير، طهران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، ، قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة ، 2012.

2 - أحمد نجاد، المستكبرون يستهدفون سوريا لإنقاذ إسرائيل، قناة العالم، 2012/03/27:
www.alalam.ir/news/1046984. *2018/03/15*

3 - خمانئي: نحن لن نتراجع عن دعمنا وإيران تقف إلى جانب النظام السوري، العربية،نقلا من الموقع:
https://www.alarabiya.net/ar/tools/tags.html?currentpage=19463&currentPage=24537 *2018/03/15*

ورغم هذا التأييد القوي والمحكم وسيل البيانات والتصريحات التي تدعم النظام السوري بكل قوة إلا أن ذلك لم يمنع المسؤولين الإيرانيين إلى دعوة النظام السوري للحوار مع المعارضة ووقف القتل، حيث قال أحمد نجاد خلال لقاء مع قناة المنار بتاريخ 2011/08/24م "على الشعب السوري والحكومة السورية أن يجلسا مع بعض للوصول إلى تفاهم... عندما يكون هناك مشكلة بين الشعب وقياداته عليهم أن يجلسوا للوصول إلى حل بعيدا عن العنف، أنه لا يحق لأحدهما قتل الآخر".

ووصل الحال بوزير الخارجية الإيراني على أكبر صالحي لوصف المطالب التي ترفعها المظاهرات في سوريا بالمشروعة مطالبا نظام الأسد بالاعتراف بها والاستجابة لها على وجه السرعة.[1]

إلا أن الموقف الحاسم دوما في السياسة الإيرانية هو المرشد الأعلى على خمانئي الذي يعتبر الحاكم الفعلي والحقيقي للبلاد، ويشرف على مواضيع بالغة الأهمية والذي لم يتراجع عن موقفه ولم يعدل من خطابه تجاه الثورة السورية سواء في تشخيص الوضع أو الدعم المطلق للنظام السوري.[2]

وتبقى المواقف الإيرانية التي تدعو إلى الإصلاح والحوار مع الشعب السوري ما هي إلا خطوات تكتيكية وتوزيع أدوار بين أركان النظام الإيراني حتى لا يتم تصنيفها بمعاداة رغبات الشعب السوري وحتى تظهر بموقف الدولة التي تدعو إلى الحل السلمي.

من كل ما تم ذكره يتبين لنا حجم التأييد القوي الذي يحظى به النظام السوري من جانب إيران والتي لم تتوانى في دعم هذا النظام بكافة الأشكال مما مكنه من الصمود في وجه الضغوط الخارجية، إضافة إلى الدورين الروسي والصيني في دعمه.

وسنحاول في العنصر تقديم تفسير سبب كل هذا الدعم الإيراني للنظام السوري.

1- علي حسين باكير، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، نقلا من الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Interpretation_of_the_developing_Iranian_stance_on_the_Syrian_regime.aspx 2018/04/15

2 - المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أسباب تأييد إيران للنظام السوري.

ينطلق التأييد الإيراني الكبير والقوي للنظام السوري من مواجهة الثورة السورية والقوى الإقليمية المعارضة للنظام من العديد من الأسباب والمبررات تخدم مصالحها القومية و نذكر منها:

1- الحلف الاستراتيجي والتاريخي مع نظام الأسد، حيث يمتد هذا الحلف الوثيق إلى ثلاثة عقود متتالية، قدم من خلالها نظام الأسد خدمات جليلة للنظام الإيراني، خاصة في الحرب العراقية الإيرانية والتي وقفت معظم الدول العربية مع العراق عدا سوريا التي قامت بتدريب العديد من قوات إيران على أراضيها وأوصلت الحرس الثوري إلى قلب لبنان وعززت من موقعها هناك عبر دعم حزب الله.

2- حسب إيران أن الذين يقومون بالثورة ليسوا من المستضعفين بل هم من دسائس المؤامرة المحاكة ضد النظام السوري وعليه فالمساندة تكون للنظام السوري.[1]

3- إن الموقف الإيراني من الثورة السورية لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران منذ قيام الثورة الإيرانية ولأن سقوط وإضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة باعتبار سورية البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.

4- مخاوف من تبعات السقوط، حيث ترى إيران أن سقوط النظام السوري سيمثل انهيار لمشروعها الإقليمي بالكامل، وهو ما يعني ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من التقارب السياسي والاستثمار المالي والإيديولوجي والطائفي في المنطقة العربية، فسقوط النظام سيقلص النفوذ الإيراني إلى أدنى مستوياته خاصة لبنان والعراق.[2]

1 - محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي، شبكة الجزيرة، الدوحة، 2011، ص05.

2 - المرجع نفسه، ص 80

5- ما يقلق إيران في تطورات المشهد السوري أن أي تنسيق إقليمي أو دولي حول مستقبل سوريا قد يستثني إيران وهذا الاستثناء قائم على أساس أن طهران ليس لها علاقة مع أية معارضة سورية، فإقامة أي تنسيق سيكون أكرا جلل بالنسبة إلى طهران لا يقل خطورة عن سقوط النظام السياسي في دمشق.

6- مخاوف متعلقة من تبعات داخلية تصل إلى إمكانية انتقال الثورة في سورية إلى إيران، حيث انفرد النظام السوري بالمقارنة مع مختلف الدول العربية، وتكمن أسباب التخوف من أن نجاح الثورة السورية في إفشال إستراتجية النظام في المواجهة سيحفز الحركة الخضراء في إيران التي أيدت الثورة السورية بقوة- من جديد على خوض مواجهة مماثلة مع النظام.

7- لا يمكن إغفال العامل المذهبي في تأييد إيران للنظام السوري، حيث أن نظام الأسد قائم على الطائفة العلوية والتي تعتبر إحدى طوائف الشيعة، وإيران مذهبها الرسمي هو الشيعي، مما يعني التقارب المذهبي بين الطرفين ولا تريد بالتالي التخلي عن هذا النظام والذي قد يأتي بدلا منه نظام سني يبتعد عن إيران وربما يكون لها عدو جديد.

تعتبر سوريا شريك إستراتيجي مهم لإيران في المنطقة أكثر من تعاون متبادل بين الدولتين.[1]

المبحث الثالث: الدور الإيراني في دعم النظام السوري.

بعد عرض أهم أسباب التأييد الإيراني لسوريا سنتناول في هذا المبحث الدور الإيراني في دعم النظام السوري والوسائل التي استعملها النظام الإيراني في سوريا الذي لم يكتفي على شكل واحد من الدعم بل امتد إلى كافة الأشكال بما يضمن بقاء واستقرار النظام السوري في مواجهة الثورة والضغوطات الخارجية.

1 - نجاة كوز، المرجع السابق، ص 80،79.

المطلب الأول: وسائل التدخل الإيراني في دعم النظام السوري.

أولا/ الدعم الإعلامي:

تحركت وسائل الإعلام الإيرانية بالموازاة مع شبكة إعلامية عربية تضم عددا من القنوات والصحف والإذاعات والمحللين تدور في فلك النظام الإيراني والسوري وخاصة اللبنانية منها كقناة المنار التابعة لحزب الله وقناة آن بي آن التابعة لحركة أمل وبعض الصحف المحسوبة على هذا الخط ومواجهة الإعلام المضاد الذي تقوده الجزيرة وغيرها من القنوات التي تشن حربا إعلامية على النظام السوري ومؤيديه منذ البدايات الأولى للاحتجاج.

ويهدف الدعم الإعلامي الإيراني إلى:

1- إظهار أن المنتفضين السوريين محرضون وإرهابيون وثبت بصفة مكثفة الاعترافات التي نقلها الإعلام السوري لبعض الأفراد الذين ألقى النظام السوري القبض عليهم وهم يعترفون بعمالتهم لإسرائيل، أضف إلى ذلك ما قامت به وسائل الإعلام الإيرانية ووسائل الإعلام العربية الموالية للنظام الإيراني من محاولات حثيثة لربط الثورة السورية بعصابات مسلحة ومن ثم بالسلفيين والإرهابيين والإخوان والمتطرفين وعملاء إسرائيل ومنفذي الأجندة الأمريكية وبالمخابرات الأردنية والتركية والسعودية والإماراتية وبعض الجهات اللبنانية كتيار المستقبل.[1]

2- تخويف الأقليات[2] من التطرف العام عبر مساعدة النظام السوري في حملة إعلامية مباشرة تتعلق بالفتنة الطائفية وتخويف المسيحيين والدروز من المسلمين السنة وداخل السنة من الإخوان المسلمين والتطرف الذي ستواجهه هذه الأقليات في حال سقوط النظام السوري ووصول هؤلاء إلى السلطة بالإضافة إلى استنهاض العامل المذهبي الشيعي إقليميا في هذه الحملة.

---

1 - باكير علي حسين، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، المرجع السابق ، ص 30 .

2 - ماجد زياد، ثلاث مقولات عن سوريا وثورتها، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://ziadmajed.blogspot.com/2012/03/blog-post.html 06/03/2012018/04/15 .

3- ترسيخ نظرية المؤامرة وإرباك الوضع العام، ويركز القائمون على الحملات الإعلامية الموالية للنظام السوري لما لهم من خبرة في الحرب النفسية وعلى الترويج لنظرية المؤامرة بمزج المعطيات الحقيقية من تجارب أخرى مع كثير من الأكاذيب والدعاية الغير صحيحة وذلك استثمارا لتعلق العرب بنظرية المؤامرة وهو في حد ذاته انتصار للنظام السوري على قاعدة إن لم تستطع إقناعهم فأربكهم على الأقل.[1]

ويبقى الدعم الإعلامي من أهم الدعائم التي يقدمها إيران للنظام السوري فقد انتقد الإعلام الرسمي الإيراني من قبل الإصلاحيين، وتهجمهم على التغطية الإعلامية للانتفاضة السورية في وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية فقارن المعارض الإصلاحي (حسين موسوي) في موقعه " كلمة" بين الخبر الذي أعلنته وسائل الإعلام الإيرانية عن جمعة هادئة في سوريا 23 أفريل 2011 ووسائل الإعلام السورية الرسمية التي قالت أن عددا من المدنيين قد قتلوا في المواجهات في تلك الجمعة.[2]

ثانيا/ الدعم العسكري:

مع بداية الأزمة السورية سارعت إيران بمد النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال وهذا بعد التقارير الكثيرة التي أصدرت على دعم عسكري كبير لسوريا، ولكن هذا الدعم لم يكن بشكل صريح أو معلن، فلم يصدر عن كلا الطرفين الإيراني والسوري أي تصريح دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، إلا أن هاته المعلومات تعلن من طرف الخصم مؤيد الثورة السورية فقد أعلنت السلطات التركية اعتراضها لشحنات أسلحة كانت موجهة إلى دمشق كما زود النظام الإيراني حليفه السوري بالتكنولوجيا اللازمة لمراقبة البريد الإلكتروني وأجهزة الهاتف الخلوي ووسائل التواصل الاجتماعي انطلاقا من الخبرات الكبيرة التي تمتلكها.

1 - باكير علي حسين، إيران والثورات العربية، المواقف والتداعيات، المرجع السابق، ص 33.

2 - فراس أبو هلال، المرجع السابق، ص 11.

ونشر المئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سوريا، ومن هؤلاء قادة كبار من فيلق القدس التي تكتنف أنشطته السرية وهو الذراع الخارجية لقوات الحرس الثوري الإيراني.

وكشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية معلومات تؤكد أين إيران تزيد من دعمها العسكري والاستخباراتي للقوات الحكومية السورية بشكل مباشر لقمع الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد، وقالت الصحيفة نقلا عن 03 مسؤولين أمريكيين مطلعين على تقارير الاستخبارات الواردة في المنطقة أن إيران تكثف من إمداداتها لدمشق وهناك زيادات لمسؤولين إيرانيين لسوريا.[1]

تمويل بناء قاعدة عسكرية على الساحل السوري والمساعدة في تطوير مجمع عسكري في مطار اللاذقية، وذلك لتأمين خط مباشر لوصول الأسلحة والمعدات التي يحتاجها النظام السوري، ووفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة فإن إيران ترسل شحنات من الأسلحة إلى سوريا ويشير التقرير أن الشحنات من أصل 9 حالات تم اعتراضها وقدرت بعض التقارير إلى وجود 4 آلاف جندي وضابط إيراني من عناصر فيلق القدس التابع للحرس الثوري، داخل سوريا، وقد تم تسجيل مقتل قادة وعناصر الحرس الثوري حتى عام 2014 إلى 60 قتيلا بينهم الجنرال حسن الشاطري.

- **الميليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا:**

يمكن تصنيف الميليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا من حيت العدد والاحترافية باستثناء التشكيلات الإيرانية التي تم ذكرها أعلاه ممثلة بالحرس الثوري إلى ثلاث مجموعات.[2]

1 - العرب اليوم :تزايد الدعم العسكري والاستخباراتي الايراني لسوريا –شوهد يوم :2018/02/20 ،انظر الى الموقع http://alarabalyawm.net/pages.php?newsidi=359985.

2 - عبيدة عامر ، ملف شامل على الميليشيات المقاتلة في سوريا،مقالات:صدرت بتاريخ:*2016/01/20* ،انظر إلى الموقع:

https://www.noonpost.org *20-03-2018..*

- المقاتلون الشيعة من لبنان ممثلين بحزب الله بشكل رئيسي.
- الميليشيات العراقية وعلى رأسها لواء أبو الفضل العباس.
- الميليشيات المختلفة من دول مختلفة، أفغانستان، باكستان، البحرين، اليمن، الكويت السعودية، الصومال، وحتى ساحل العاج، ويبلغ عددهم بين 10 آلاف و 40 ألف مقاتل.
- أسباب تدفق الميليشيات الشيعية للقتال في سوريا:
- الإيديولوجيات الخمينيئية الطائفية (الأوامر والتعليمات).
- الحوافز المادية والإغراءات.
- المسوغات السياسية كحماية المزارات الشيعية والدفاع عن الشيعة العلويين.

نجحت الميليشيات الشيعية بالتعاون والتنسيق مع ميليشيات الأسد في وقف الانهيار السريع لنظام السوري والبقاء إلى الآن وانتقلت من الدفاع إلى الهجوم.[1]

ثالثا/ الدعم الاقتصادي:

كشفت صحيفة اقتصادية فرنسية أن المرشد الأعلى بإيران آية الله علي خامنئي وافق على تقديم بلاده دعما ماليا بقيمة 5.8 مليار دولار لسوريا قصد تنشيط اقتصادها المتضرر جراء الخسائر القادمة التي تكبدها النظام.

وأضافت صحيفة ليزيكو نقلا عن تقرير سري بمركز الأبحاث الإستراتيجية المقرب من دوائر القرار بطهران أن الدعم المالي لسوريا وصل إلى 1.2 مليار دولار بشكل عاجل – إضافة إلى منحة 290 ألف برميل نفط يوميا بشكل مجاني.

وقامت طهران بالضغط على بغداد (حكومة المالكي الحليفة) لتزويد دمشق بـــ 10 مليارات دولار كدعم إضافي تحت غطاء عقد اتفاقات اقتصادية جديدة وتفعيل أخرى قديمة مع سوريا، من ضمنها 03 اتفاقيات في مجالات الصحة والتجارة الاستثمار.

1- عبيدة عامر، ملف شامل على الميليشيات المقاتلة في سوريا،مقالات:صدرت بتاريخ:2016/01/20 ،انظر إلى الموقع، المرجع السابق.

وقامت كل من إيران والعراق سوريا بتوقيع اتفاق للغاز بقيمة 10 مليار دولار وإنشاء وحدة اقتصادية شاملة، وتحويل البلدين إلى سوق واحدة.

في 27 ماي 2013 فتحت إيران خطي ائتمان للنظام السوري بقيمة 4 مليار دولار مع حديث عن 3 مليارات لدعم الوضع الاقتصادي للنظام السوري.

كما قدمت إيران يد العون لسوريا في منع هروب الرساميل من البلاد، حيث تغادر الكثير من السيارات الأراضي السورية باتجاه لبنان وهي محملة بحقائب ممتلئة بالأموال.

رابعا/ الدعم السياسي:

استثمرت إيران علاقاتها السياسية والاقتصادية القوية مع روسيا والصين وتوافقها نفس الآراء في الملف السوري واستخدام الفيتو في مجلس الأمن مرتين ضد القرارات التي تدين النظام السوري مما منع التدخل الخارجي في الأزمة السورية.

التبادل التجاري بين البلدين بكين وموسكو مع إيران تطور معهما من 1.2 مليار دولار إلى 3.2 مليار دولار يضاف لها مبيعات عسكرية تتجاوز 400 مليون خلال الفترة بين 2007-2010 ناهيك عن التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية.

فالعداء الموجود بين روسيا والغرب يخدم إيران ويصب في مصلحتها وهذا لدعمه لسوريا سياسيا وسقوط سوريا هو سقوط حليف إستراتيجي في الشرق الأوسط لإيران وسقوط قلعة من قلاع الشيعة.[1]

وقامت إيران بالتحرك لمواجهة الضغوط الدبلوماسية والسياسية على النظام السوري، وقد برز هذا الأمر جليا من خلال التحرك على محور أنقرة، وتعددت أنواع الحوارات والتكتيكات من تهديد مباشر والحوار معها، وتعرف إيران أن سقوط بشار سوف يتنقل إلى عقر دارها وتصبح مهددة بالسقوط هي الأخرى.

1 - وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص 3،4.

عملت إيران بكل السبل من أجل المحافظة على بقاء النظام السوري في مواجهة كافة الضغوطات لأنها تخشى من سقوط نظام حليف لها يمثل ركن أساسي في إستراتيجيتها في لمنطقة، لذا وظفت الدعم المادي والسياسي والإعلامي وحتى العسكري من أجل استمرار نظام الأسد واستثمرت في كامل علاقاتها الإقليمية والدولية، من أجل دعمه وتخفيف الضغوط عليه، ويزداد هذا الدعم يوما بعد يوم.

بعد عرضنا للتدخل الإيراني في سوريا ودورها الإقليمي في الثورة ووسائله المتعددة إعلاميا، عسكري، اقتصاديا، سياسيا، سنحاول استعراض أهم التحديات والصعوبات التي تعرضت لها إيران من تدخلها في الأزمة السورية.

المطلب الثاني: تحديات التدخل الإيراني في سوريا

لا تقل التحديات الداخلية التي تواجه مسألة التدخل الإيراني في سوريا شأنا عن التدخلات الإقليمية والدولية، فانهيار نظام الأسد يعني فقدان إيران لحليفها الأوحد في المنطقة وما يعنيه ذلك من إضعاف لنظام رجال الدين، الأمر الذي يعزز من فرص الإصلاحيين الإيرانيين ممن تعرضوا للتهميش والقمع في انتخابات 2009، حيث مثلت هذه الانتخابات مرحلة فارقة من مراحل تطور النظام السياسي الإيراني، و ما شابها من مزاعم تزوير الانتخابات لصالح " محمود أحمد نجاد" على حسب المرشح الإصلاحي " مير حسين موسوي" وما أعقبها من مظاهرات واحتجاجات في المدن الإيرانية والاعتقال العديد من قيادات التيار الإصلاحي، وفرض قيود ضد وسائل الإعلام و نشطاء المجتمع المدني وإجراء محاكمات ضد رموز المعارضة وأقربائهم، حيث قام النظام بوضع زعيمي المعارضة " مير حسين موسوي" و" مهدي كروبي" قيد الإقامة الجبرية فيفري 2012.[1]

وهو السؤال الذي طرح بشأن ما جاءت به الثورة الإسلامية الإيرانية من مبادئ.

1 - نواف منير المطيري، الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات، النهضة، المجلد 15، العدد الرابع، القاهرة، مصر، (2014). نقلا من الموقع: http://platform.almanhal.com/GoogleScholar/Details/?ID=2-56050 ، تاريخ الاطلاع ، 2018/04/25 .

وانطلقت بعض الأقليات الإيرانية باستثمار الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة لتفعيل مطالبها بمنحها حقوقها السياسية والاقتصادية التي يكفلها الدستور فنظم الأحواز الإيرانيين " جمعة الغضب" و " جمعة التحدي" 15 و 22 أفريل 2011 الأمر الذي أدى إلى مواجهتها مع قوات الأمن والحرس الثوري.

وهو ما يعكس مدى تناقضه مع مبادئه ومواقفه وسياساته في التعامل مع مواطنيه المطالبين بالحرية والديمقراطية، فهو يقوم بإعلاء مصالحه على حساب ما يتبناه من مبادئ.

إضافة إلى ذلك التناقض الإيراني في تعامله مع الاحتجاجات في العديد من الدول العربية فكانت مواقفها تبعا لمصالحها.

هذا الارتباك في السياسة الخارجية للتيار المحافظ مع الصعوبات التي تواجهها مشروعهم للهيمنة الإقليمية، إضافة إلى استعداد الدول الإقليمية والدولية وما أعقب ذلك من تداعيات على الاقتصاد الإيراني بالإضافة إلى مزيد من العزلة السياسية التي تصب في صالح التيار الإصلاحي، ففي حال فشل التدخل الإيراني في سوريا سينتقل حتما الاحتجاج إلى إيران.

ومع تحديات التدخل الإيراني في سوريا هو فتح جبهة تخوضها إيران مع الدول العربية فمن التدخل في سوريا إلى ساحة صراع عربي- إيراني وهذا عبر التحرك في الجامعة العربية وصولا إلى الضغط على مجلس الأمن مباشرة، لتتضح جبهة عربية لمواجهة الاختراق الإيراني في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في سوريا.

يمكننا وضع رؤية مستقبلية لواقع الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا، ومما لا شك فيه أن هذا الدور يتعرض لمنافسة إقليمية شرسة

1 - نواف منير المطيري، المرجع السابق.

في المنطقة خصوصا بعد تنامي الدور التركي والكره الإقليمي لإسرائيل بغض النظر عن إمكاناتها العسكرية.

فمستقبل الدور الإيراني يبقى مرهون بقيام نظام بشار في سوريا، فسقوطه ينجم عنه انقطاع الاتصال مع حزب الله والجهاد الإسلامي وبالتالي فإن ثقل إيران مرتبط ببقاء النظام السوري بالدرجة الأولى.[1]

لا شكك أن الثورة الشعبية التي اندلعت في سوريا شكلت ضربة قاسمة للدور الإيراني وللمنطق الذي يقوم عليه، وللجهود التي بذلتها منذ 30 عام للتغلغل في المنطقة العربية، وقد ولدت هذه الثورة الشعبية حالة عدم التوازن في السياسة الإيرانية الخارجية، لدرجة أن مصداقيتها الخارجية لدى غالبية الدول العربية أصبحت لا غية مع انتقالها من حالة تبني ثورات ومعارضة الثورة السورية والدعم المفتوح لنظام الأسد وحلفائه.

ولاستشراف مستقبل دور إيران في سوريا يمكن تصور سيناريوهين:

01- **سيناريو سقوط نظام الأسد**: إذا سقط نظام الأسد فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتا في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق ويقلصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، ويمتد من فلسطين إلى العراق وقد يصيب إيران نفسها.[2]

02- **سيناريو سحق الأسد للانتفاضة**: إن الخبرة السابقة للنظام السوري في قمع المعارضة والتفاوض الدبلوماسي وفي استغلال الأوراق المتاحة لتحقيق هدفه، وفي حال نجاح السيناريو القمعي هذا فمن المنتظر أن يتجه الوضع إلى أحد المسارين:

أ- **بقاء النظام صامدا**: وهو الاحتمال الأكثر ترجيحا، فقد يضطر حينها، وفي محاولة منه لاصطناع شرعية بديلة أن يدخل في مناورة معقدة تشمل الاتجاه للتفاوض مع أمريكا

1 - أحمد سليم، حسين زعرب، التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط (2003-2012)، رسالة ماجستير(عير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 132،133.

2 - باكير علي حسين وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة " واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية" المركز العربي للدراسات الإنسانية" التقرير التاسع، ط1، مصر، 2012، ص 39.

وإسرائيل، ويعزل نفسه أكثر فأكثر عن إيران وحزب الله (وفي هذه الحالة ستفقد إيران الكثير من قدرتها في امتلاك الدور في سوريا والتأثير عليه).

ب- استعادة النظام قوته: عندها سيفرض نظام الأسد سياسة الأمر بالواقع على المجتمع الدولي، ومن باب القوة وحينها قد يعطي هذا الواقع أفضلية لإيران في المنطقة، على اعتبار أنها تكون قد أحكمت السيطرة على الهلال الشيعي بشكل كامل (لبنان، سوريا، العراق، إيران) ما يجعلها في موقع أفضل إقليميا.

فالثورات العربية أثارت الكثير من التساؤلات حول دور طهران المستقبلي في الشرق الأوسط ولا حظنا هناك تيارين من المحللين:

الأول: يجزم بأن الثورات ستؤدي إلى تقوية الدور الإيراني في المعادلة الإقليمية، فالثورات عززت من موقع إيران ونفوذها ويستندون في ذلك على عدد من الحجج منها:[1]

- الأنظمة التي تم الإطاحة بها هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.
- إيران نفسها تنظر إلى الثورات على أنها صحوة إسلامية وأن ذلك سيفيدها في النهاية.
- الأنظمة العربية الجديدة لن تكون مستعدة لمعاداة إيران.

الثاني: مع تطور الأحداث بدأ هذا التقييم غير صحيح من ناحية التخصيص وأن إيران وقعت في مأزق من الثورات العربية وهي الآن تناضل من أجل الخروج منه وإيجاد مكانا لها في البيئة الإقليمية التي ستنشأ من جديد ومن حججهم:

- الدور الإيراني في العراق خلق معارضة نسبية واسعة في المنطقة العربية.
- الصعود التركي وموقفه من غزة سحب البساط من تحت إيران وادعائها بأنها قائدة معسكر الممانعة.
- إن سياسة القمع التي اعتمدها النظام الإيراني بعد انتخابات 2009 نفرت الكثير من العرب من إيران.[2]

1 - باكير علي حسين وآخرون، المرجع السابق، ص 40.

2 - المرجع نفسه، ص 41.

خلاصة الفصل:

- انطلقت الثورة السورية في 15مارس 2011 تعتبر اخطر تحدي في تاريخ سوريا الحديث، بدايتها كانت بعدما ذاق الشعب السوري من النظام الحاكم فخرجوا في مظاهرات شعبية ولم يستجب النظام لهذه المطالب فواجههم بقوة السلاح واختلفت المواقف الإقليمية والدولية بين معارض للثورة ومدعم لها.
- أن إيران وسوريا تربطهما علاقة كبيرة تضرب جذورها في التاريخ وتوطدت أكثر بعد نجاح الثورة في إيران 1979 فتعتبر سوريا شريك استراتيجي مهم في المنطقة.
- لعبت إيران دورا هاما في دعم النظام السوري عند قيام الثورة ولم يكتفي بالدعم السياسي فقط بل تعداه إعلاميا وعسكريا واقتصاديا ليضمن وقوف النظام في مواجهة الثورة والضغوطات الخارجية تقليميا ودوليا على خلاف باقي الثورات التي أيدها.

خاتمة

خاتمة واستنتاجات:

كان الاهتمام منصبا في هذه الدراسة على الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية ، وما هي أهم المحددات التي تتحكم في إبراز هذا الدور أو كبحه ،لهذا سعت إيران في مشروعها إلى انتزاع دور إقليمي تراه حقا لها وذلك باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي جراء سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمى الشرق الأوسط الإسلامي باعتمادها على ركائز جديدة على رأسها ما يعرف بتصدير الثورة إلى الخارج .

فبامتلاك إيران على مقومات إستراتيجية كبيرة وعميقة تؤهلها بأن تلعب دورا إقليميا بارزا وظهر هذا الدور بشكل كبير في الأزمة السورية، فقد ألقت بكل ثقلها في دعم نظام الأسد الحليف الاستراتيجي لها وفي الأخير خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر أهمها :

*** النتائج:**

- إيران أيدت معظم الثورات في المنطقة العربية لأنها قامت ضد أنظمة لم تكن لها معها علاقات جيدة.

- رأت إيران في الثورات العربية استلهاما للثورة الإسلامية الإيرانية.

- وقفت إيران بقوة إلى جانب النظام السوري في مواجهة الثورة السورية وهو مناقض لموقفها الداعم لمختلف الثورات العربية.

- دعمت إيران النظام السوري لأنه نظام حليف لها مميز أن أساس مواقفها من الثروات في المنطقة هو درجة تقاربها من النظام السياسي الموجود.

- لم يقف الدعم الإيراني للنظام السوري عند مستوى التصريحات بل تعداه إلى الدعم الإعلامي والعسكري والاقتصادي والسياسي.

- تعاملت إيران الرسمية مع الثورات العربية من زاوية سياستها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية، مما يؤكد فرضية البحث أن إيران أيدت معظم الثورات ووقفت في وجه الثورة السورية تبعا لمصالحها الإقليمية.

- تنظر إيران للأزمة لسورية على أنها مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري.

- الدور الإقليمي الإيراني يقوم على المصالح القومية التي تستثمر في المحددات الجغرافية والاقتصادية للحفاظ على هذه المصالح مما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليم.

* **التوصيات**:

- نحتاج إلى مزيد من الدراسات في الشأن الإيراني من أجل تكوين صورة واضحة عن هذه الدولة والتي هي فاعل كبير في الشرق الأوسط.

- إقامة مراكز بحثية بالشرق الأوسط عامة وإيران خاصة حتى تعطينا تفاصيل فيما يتعلق بإيران ودورها الإقليمي وسياستها لداخلية والخارجية في ظل تواجد مراجع تعكس عدة توجهات طائفية شخصية.

- الدور الإقليمي الإيراني اتجاه الثورات العربية هو انعكاس لمصالحها وهو ما يكون مدخلا للدول العربية في علاقاتها معها وإتباع عامل المصالح بعيدا عن أي عوامل أخرى، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب:

1. أبو هلال فراس، **إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات** ، قطر: الدوحة ،المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، 2011.
2. الكعكي أحمد يحي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي، دراسة عامة عن موقع المنطقة في الصراع**، بدون طبعة(بيروت: دار النهضة العربية، ، 1986).
3. باكير علي حسين، **طهران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**،(قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
4. بوحوش عمار و ممدوح الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2 ،(الجزائر: دار هومة، 1999).
5. الجوهري يسرى، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، ط1،(الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 1993).
6. الحديثي هاني إلياس، **سياسة باكستان الإقليمية** 1971-1994، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
7. حسن العتيبي منصور، **السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000** ، (الامارات : مركز الخليج للابحاث، 2008).
8. دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**،ط1،(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015).
9. دورتي جيمس و بالستغراف روبيرت ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،1985).
10. زغير رائد حسن، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي**، ط1 ، (العراق: مركز العراق للدراسات 2014).
11. الزويري محجوب، **العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي**، (قطر، الدوحة، شبكة الجزيرة، 2011).
12. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم المقتربات الادوات** ،(الجزائر: دار هومة ،2002).

13. تقية رأي، **إيران الخفية، ترجمة**: الصباغ أيهم ، ط1 ،(السعودية : مكتبة العبيكان، 2010).
14. الطويل أحمد، **روسيا الشرق الأوسط حسابات الكسب والخسارة**، (القاهرة: دار النهضة ،2012).
15. عبد الباسط أحمد، **صراع القوى العظمى الجديد**،(القاهرة: دار الأحمر 2012).
16. عبد الحي وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ط1، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010).
17. عبد الحي وليد، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، ط1 ، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات 2012).
18. نيفين عبد المنعم سعد ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).
19. الغرير موسى، **العلاقات العربية الإيرانية (السورية- الإيرانية أنموذجا)**،(قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
20. لونيسي رابح، **من اجل ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي دراسة استشرافية** ، بدون طبعة ،(الجزائر :دار المعرفة ،2013).
21. محمد الزين حسن، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، ط 1، (لبنان ، بيروت: دار القلم الجديد ، 2013).
22. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،ط2، (بيروت: دار الجيل، 2001).
23. المخادمي عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات**،ط1،(بيروت:الدار العربية للعلوم، 2005).
24. النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، ط1 ،(عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012).
25. حتي يوسف ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية** ،(بيروت :دار الكتاب العربي ، ط2 ، 1987).
26. زكي مروان، **مختصر كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2، الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع،2014.

ب - الدوريات والمجلات العلمية :

1. باكير علي حسين وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير التاسع، ط1، 2012، مصر.
2. خزار الخزار فهد مزيان، أبعاد الموقف الجيواستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية، (ثورتي تونس ومصر أنموذجا) مجلة البصرة، المجلد 38، العدد1،2013.
3. خزار الخزار فهد مزيان، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها، مجلة دراسات إيرانية، العدد 5، 2006.
4. سورا كيلو ميشيل: محاصرة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 399، 2012.
5. العامري محمد ابتسام، الأزمة السورية- قراءات في البعد الإقليمي »، مجلة الكوفة، العدد 18.
6. العتوم نبيل، الجغرافيا السياسية كإطار تحليل لقياس قوة إيران، مجلة النهضة ،المجلد 12، العدد 4، 2011.
7. فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط، عدد3، 1991، القاهرة.
8. مثنى على المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38 ، بغداد ، 2009.
9. المقداد محمد أحمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية – دراسة حالة العلاقات الإيرانية العربية- مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد02، الأردن،2013.
10. نامق بسمة خليل، التغيير في الشرق الأوسط بين الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي (مصر أنموذجا)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد16، ديسمبر 2012 ، جامعة بغداد.

ج -الرسائل الجامعية:

1- جويدة قريشي،"**الازمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط** "، (مذكرة ماسترغير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016.

2- حجاب عبد الله ،" **السياسة الإقليمية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**"، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012.

3- حمدي عيسى سليمان،"**انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الاولى1988-2014)**" (مذكرة ماسترغير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر 2015.

4- ساعو وليدة، "**الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو استراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية –دراسة حالة سورية**" –(مذكرة ماسترغير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2014.

5- سليم أحمد و زعرب حسين، "**التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط (2003-2012)**"، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة، 2013.

6- سمان عائشة، "**الأبعاد الجيواستراتجية للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2011-2016_اليمن أنموذجا**"، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة المسيلة، 2017.

7- شنين محمد المهدي، "**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

8- فتحي أبو مصطفى سهام،" **الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية، 2011-2013**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

9- كوز نجاة، "**تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية اليمن أنموذجا 2011-2016**" (مذكرة ماستر غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016.

10- لادمي محمد عربي، "**التنافس التركي- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

د- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. جيفر روبيرت و إدوارد اليستري، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: عبد الرحيم الجلبي، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
2. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء3، 1983.
3. مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،الجزائر :المكتبة الجزائرية بودواو للنشر والتوزيع، د س د.
4. **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجميات وإدارة التراث، ط4، مصر: مكتبة الشروق الدولية،2004.

هـ- مواقع الإنترنت:

1- نايف حاج سليمان رائد، « **الاستقرار السياسي ومؤشراته**»، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، 2009/3/21.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

2- عبد الحي وليد ، «**بنية القوة الإيرانية وآفاقها**»، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/.../iranandstrengthfactors/.../20134311242979
2018/01/15

3- صحيفة الشرق الأوسط، «**إيران تعلق زيادة مساحتها أكثر من 220 ألف كلم2 بعد الحساب الدقيق لمساحة الجزر**» نقلا من الموقع:
https://www.elcinema.com/detqils.dsp?4&issuena=11970&anticle=639116=u/mpy9lwbr4/04 2018/01/18

1. علي عبدة محمود، « **الثورة التونسية، الأسباب عوامل النجاح النتائج، الهيئة المصرية القاهرة**»: نقلا عن الموقع:

https://ar-ar.facebook.com/TunisiaLeaks/posts/872977552767838:0- 2018/01/12.

2. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011: « **إيران والثورتان التونسية والمصرية**»، الدوحة:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Iran_and_the_Tunisian_and_Egyptian_Revolutions.asp.x . 2018/03/30

3. إيران تؤكد مساعدة الثورة الليبية قبل سقوط طرابلس:
http://www.academia.edu/5087331 2017/12/20:.

4. القويعي سعد، « **حقيقة الدور الإيراني في اليمن**»، جريدة الجزيرة السعودية:
www.al-jazirah.com/2017/20171111/writers_rai.htm 2018/03/16

نصر ربيع ، محشي زكي ، « **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**»، المركز السوري للبحوث الإستراتيجية، جانفي 2013، نقلا من الموقع:
www.scpr-syria.org.2018/04/15

5. **أسباب الثورة السورية**: نقلا من الموقع الإلكتروني:
www.lovely0smile.com/Msg-5592.htm01-2018l.2018/04/15

6. البنطجي عياد ، « **التحالف السوري الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله**»، الحوار المتمدن، نقلا من الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321/ 23/12/2017.

7. نجاد أحمد، «**المستكبرون يستهدفون سوريا لإنقاذ إسرائيل**»، قناة العالم، 2012/03/27:
www.alalam.ir/news/1046984. 2018/03/15

8. خمانئي: « **نحن لن نتراجع عن دعمنا وإيران تقف إلى جانب النظام السوري**»، العربية،نقلا من الموقع:
https://www.alarabiya.net/ar/tools/tags.html?currentpage=19463&currentPage=24537 2018/03/15

9. باكير علي حسين، « **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، نقلا من الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Interpretation_of_the_developing_Iranian_stance_on_the_Syrian_regime.aspx 2018/04/15

10. زياد ماجد ، « **ثلاث مقولات عن سوريا وثورتها**»، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://ziadmajed.blogspot.com/2012/03/blog-post.html 06/03/2012018/04/15 .

11. العرب اليوم : «**تزايد الدعم العسكري والاستخباراتي الايراني لسوريا**» –شوهد يوم 2018/02/20:، انظر الى الموقع
http://alarabalyawm.net/pages.php?newsidi=359985

12. عامر عبيدة ، «**ملف شامل على الميليشيات المقاتلة في سوريا**» ،مقالات:صـــدرت بتاريخ:2016/01/20 ،شوهدت يوم:2018/03/15 ،انظر إلى الموقع:
https://www.noonpost.org

13. منير المطيري نواف ،« **الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات**»، النهضة، المجلد 15، العدد الرابع، القاهرة، مصر، (2014). نقلا من الموقع:
http://platform.almanhal.com/GoogleScholar/Details/?ID=2-56050, 12/04/2018.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول	
رقم الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01 : يبين تطور انتاج النفط والغاز والاحتياطات الإيرانية	39
الجدول رقم 02: يبين معدل النمو والتضخم والبطالة للسنوات 2011/1979	41
الجدول رقم 03: يبين تغيير حجم القطاعات الاقتصادية من مجموع الناتج المحلي لإيران خلال المراحل الثلاث.2012/2000/1990	42
الجدول رقم 04: يبين مجموعة القوات البرية والبحرية والجوية لإيران مقارنة بعدد من دول المنطقة عام 2011	44

فهرس الخرائط	
رقم الخريطة	الصفحة
الشكل رقم1:الموقع الجغرافي للشرق الأوسط	24
الشكل رقم2: الموقع الجغرافي لإيران	38
الشكل رقم 3: المنشآت النووية في إيران	43

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
مقدمة	11-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد:	13
المبحث الأول: مفهوم الدور الإقليمي.....	13
المطلب الأول: تعريف الدور الإقليمي	13
المطلب الثاني: محددات وأنماط الدور	15
المطلب الثالث: نظرية الدور في التحليل السياسي.....	19
المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للشرق الأوسط.....	21
المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط.....	21
المطلب الثاني: تعريف مصطلح الشرق الأوسط.....	23
المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط.....	24
المبحث الثالث: الثورات العربية (المعنى والمضمون).....	26
المطلب الأول: تعريف الثورات العربية	26
المطلب الثاني: أسباب اندلاع الثورات العربية	28
المطلب الثالث: الاتجاهات المفسرة للثورات العربية	30
خلاصة الفصل:	34
الفصل الثاني: محددات الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط	
تمهيد:	36
المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية	36
المطلب الأول: المحدد الجغرافي والديمغرافي	36
المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي	40
المطلب الثالث: المحدد العسكري	42
المطلب الرابع: المحدد الإيديولوجي	44
المطلب الخامس: المحدد السياسي والقانوني	45
المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية	48

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية	**49**
المطلب الثاني: روسيا	**50**
المطلب الثالث: تركيا.....	**50**
المطلب الرابع: إسرائيل.....	**51**
خلاصة الفصل:	**53**
الفصل الثالث: الدور الإقليمي الإيراني اتجاه الثورة السورية	
تمهيد:	**55**
المبحث الأول: الثورة السورية الأسباب والمواقف الدولية والإقليمية منها	**56**
المطلب الأول: التعريف بالثورة السورية.....	**56**
المطلب الثاني: أسباب الثورة السورية	**57**
المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من الثورة	**61**
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية السورية	**65**
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية السورية	**65**
المطلب الثاني: موقف إيران من الثورة السورية	**67**
المطلب الثالث: أسباب تأييد إيران للنظام السوري	**70**
المبحث الثالث: الدور الإيراني في دعم النظام السوري	**71**
المطلب الأول: وسائل التدخل الإيراني في سوريا	**72**
المطلب الثاني: تحديات التدخل الإيراني في سوريا	**77**
المطلب الثالث: مستقبل الدور الإقليمي في سوريا	**78**
خلاصة الفصل:	**81**
الخاتمة	**84-82**
قائمة المراجع	**92-85**
فهرس الأشكال والجداول	**94**
فهرس المحتويات	***97-95***

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الإقليمي الإيراني من الثورات العربية والتي أظهرت أنها أيدت معظم هاته الثورات وخاصة التي في تونس ، مصر، ليبيا ، اليمن ، وكان موقفها أشد تأييدا للثورة في البحرين ، فيما كان لها رأي مخالف اتجاه الثورة في سوريا وذلك نتيجة علاقاتها القوية مع النظام السوري .

وتناولت الدراسة وسائل الدور الإيراني في دعم النظام السوري من خلال الدعم الإعلامي والسياسي الاقتصادي والعسكري، وخلصت الدراسة إلى أن إيران دعمت النظام السوري لأنه حليف لها، مما يبرز أن أساس مواقفها من الثورات العربية هو درجة تقاربها من النظام السياسي القائم، وبشكل عام تعاملت إيران الرسمية مع الثورات العربية من زاوية سياستها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية مما يؤكد أن إيران أيدت معظم الثورات ووقفت في وجه الثورة السورية تبعا لمصالحها الإقليمية .

Abstract

The study aimed at identifying the territorial role of Iran in the Arab revolutions Which disclosed that it supported most of these revolutions Especially in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, she was more supportive of the revolution in Bahrain, As far as Syria her opinion was different, For its strong relations with the Syrian regime.

This study also dealt with the means of the Iranian role in supporting the Syrian regime, During the media, political, economic and military support, The study concluded that Iran supported the Syrian regime because he is an ally, Highlighting the basis of their opinions on the Arab revolutions Is a degree of his approximate Of the existing political system.

In general, Iran dealt with the Arab revolutions From the angle of his external policy And his territorial alliances, Which confirms that Iran supported most of the revolutions and stood in the face of the Syrian revolution according to its regional interests